م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 344/ 2021

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K -Weekly Economic Report No. 343 /2021

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، ارسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 344/ 2021

الأحد 19 تموز ، 2021 July, 19

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 344/ 2021

الأحد 19 تموز ، July, 19 2021

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 4
1 – جو بايدن» يصدر مقترحا لأول موازنة مالية في عهده بقيمة تريليونات دولار..... 4
2 – صناديق تقاعد بـ 2 تريليون دولار في تلك الدولة تتأهب لغزو أسواق الأسهم 6
3 – عملات رقمية مشفرة: دليلك لعالم جديد مثير 9
4 – عاجل: البتكوين تتعرض لأكبر عملية احتيال في التاريخ، احترس"السجادة الناعمة"..... 17
5 – الدول النامية ومثلث التحديات 21
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 25
6 – The Homeworking Revolution: Change accelerates for businesses, real estate and stock markets..... 26
7 – How to stop repeating the same trading mistakes 38
8 – Scandinavian Capital Markets Follow 42
ثالثاً – الاقتصادات العربية: 45
9 – برنامج تمويلي وضمانات ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 45

10 – خلاف السعودية – الإمارات النفطي وملامح مرحلة جديدة46
11 – سراب الإصلاح في بلدان الخليج العربي.....53
12 – الصناعة النفطية في انتظار تحرير شهادة الوفاة؟.....58
13 – الرؤية الاقتصادية قصيرة النظر لأمير النفط.....65
رابعاً – الاقتصاد السوري:.....70
14 – الرئيس الأسد في كلمته بعد أداء القسم الدستوري: الوعي الشعبي هو المعيار الذي نقيس به مدى قدرتنا على التمييز بين الخيانة والوطنية وبين الثورة والإرهاب.....70
15 – رحلة شائقة وممتعة إلى باريس الفاتنة 73
16 – خبير اقتصادي: زيادة الرواتب بلا جدوى ورفع أسعار المواد المدعومة يعني وجود هدر كبير.....74
17 – ايرادات فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدمشق خلال النصف الأول من العام الجاري.....76
18 – المواطن هو المرآة.....77

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 344/ 2021

الأحد 19 تموز ، July, 19 2021

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - جو بايدن» يصدر مقترحا لأول موازنة مالية في عهده بقيمة 6 تريليونات دولار

جو بايدن الكاتب أموال الغد On مايو 28, 2021

وكالات –أصدر الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مقترحه لموازنة العام المالي للعام المقبل 2022 لأول موازنة في عهده، مطالباً بزيادة الاعتمادات المالية لعدد من أوجه الإنفاق.

ووصل حجم الإنفاق المتوقع في مشروع الموازنة الأمريكي الأول في عهد الرئيس "بايدن" نحو 6 تريليونات دولار، منها برنامجان لدعم الوظائف ومساعدة الأسر الأمريكية.

وتضمن مقترح الموازنة زيادة الإنفاق على التعليم بنحو 41%، وزيادة 23% لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية، بالإضافة إلى رفع مخصصات وكالة حماية البيئة بنسبة 22.%

ومن بين الموازنة الأساسية، توجد 300 مليار دولار تمثل إنفاقا جديدا مطلوبا للعام المالي المقبل، بينما سيتم إنفاق معظم المبلغ المتبقي على برامج مثل الرعاية الطبية والتأمين الاجتماعي وفوائد الدين الوطني.

وتضمن مقترح الموازنة توقعات البيت الأبيض بهبوط معدل البطالة إلى 4.7% بنهاية العام الجاري، قبل أن تصل إلى 4.1% في 2022 و3.8% في العام التالي.

وتشمل خطط الرئيس الأمريكي في مقترح الموازنة زيادة الضرائب على

الشركات من 21% إلى 28%، بالإضافة إلى رفع الضريبة على الأمريكيين الأكثر ثراء.

ملايين الأمريكيين يستعدون لفقدان إعانات البطالة الإضافية بداية من يونيو

ويستعد ملايين الأمريكيين العاطلين عن العمل لفقدان إعانات البطالة الإضافية خلال شهري يونيو ويوليو المقبلين، مع القلق بشأن دوافع العمال في الولايات المتحدة.

وأعلن الحكام الجمهوريون لـ24 ولاية أمريكية خطة لإنهاء المساعدات الإضافية للعاطلين عن العمل قبل الموعد النهائي لانتهاء الدعم الفيدرالي في السادس من سبتمبر المقبل.

وتشمل المساعدات التي سيتم وقفها بداية من يونيو المقبل إعانات البطالة الإضافة بقيمة 300 دولار أسبوعيا، بالإضافة إلى برامج دعم العمالة المؤقتة وغيرهم ممن لا يحصلون عادة على دعم حكومي.

وأعلنت ولايات ألاسكا وآيوا وميسيسيبي وميسوري خطة لوقف المساعدات الإضافية في الثاني عشر من يونيو المقبل، كما ستوقف ولاية إنديانا ونورث داكاتوا وايومنغ ونيو هامبشاير وألاباما وغيرها المساعدات في التاسع عشر من يونيو.

مؤشر رئيسي للتضخم في الولايات المتحدة يسجل أعلى مستوى منذ 1992

من جانب أخر ارتفع مؤشر رئيسي للتضخم في الولايات المتحدة لأعلى مستوى منذ عام 1992، ما يقدم إشارة جديدة على زيادات الأسعار مع تعافي الاقتصاد. وكشفت بيانات وزارة التجارة الأمريكية، أن مؤشر نفقات الاستهلاك

الشخصي الأساسي والذي يستبعد تكاليف الغذاء والطاقة ارتفع بنسبة 3.1% في أبريل الماضي على أساس سنوي، مقابل 1.9% في مارس، ومقارنة بتوقعات كانت تشير لتسجيل 2.9.%

وعلى أساس شهري، صعد مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.7% في أبريل الماضي، مقابل 0.4% في الشهر السابق له.

وأظهرت البيانات أن مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي والذي يتضمن الغذاء والطاقة ارتفع بنسبة 3.6% في أبريل الماضي على أساس سنوي، مقابل 2.4% في مارس.

http://amwalalghad.com/2021/05/28/%D8%AC%D9%88-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84/

2 - صناديق تقاعد بـ 2 تريليون دولار في تلك الدولة تتأهب لغزو أسواق الأسهم

كانت تميل نحو قنص الفرص الاستثمارية في الداخل

دبي – السيد محمد 26 يونيو ,2021

تتأهب أسواق الأسهم لاستقبال استثمارات جديدة من صناديق تقاعد أسترالية تقدر أصولها بأكثر من تريليوني دولار في وقت تعمل فيه الصناديق على تغيير استراتيجيتها الاستثمارية من خلال التحول إلى الرهان على أسهم الشركات الكبرى المدرجة.

وتشهد صناديق التقاعد في أستراليا فورة خلال السنوات الأخيرة مع تبني تلك الصناديق لخطط استثمارية قوية أهلت عددا منها في نهاية المطاف نحو التحول إلى صناديق عملاقة تبحث عن المزيد من الفرص الاستثمارية بما

يحقق لها نموا مطردا، بحسب ما ذكره تقرير لصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية.

ولطالما كانت صناديق التقاعد الأسترالية تميل نحو قنص الفرص الاستثمارية في الداخل إلا أن تلك الصناديق بصدد تغيير استراتيجيتها في الوقت الحالي مع العمل على توظيف مديري صناديق استثمارية جدد من أجل التوسع في الأسواق الخارجية وضخ استثمارات طويلة الأجل في أسهم النمو على غرار السياسة التي تنتهجها صناديق التقاعد الكندية والمعروف عنها بناء مراكز طويلة الأجل في الشركات الكبرى حول العالم.

أسواق المالسوق أبوظبيسوق أبوظبي تستقبل غداً إدراج "ألفا ظبي" واكتتاب "ياه سات"

ويقول كبير موظفي الاستثمار لدى صندوق Statewide Super، وهو صندوق للتقاعد يدير أصولا بنحو 8 مليارات دولار، للصحيفة "خلال العشر سنوات المقبلة لن أصاب بالاندهاش إذا ما وجدت صناديق التقاعد الأسترالية لاعبا فاعلا في مشهد الأسواق العالمية".

وتركزت استراتيجية الصناديق الأسترالية خلال عقود مضت على اختيار مديري استثمار من الشركات الكبرى من أجل قنص الفرص الخارجية وهو أمر باهظ التكلفة لتلك الشركات التي عدلت من استراتيجيتها وقررت زيادة موظفيها في الداخل والبحث عن ذوي الخبرة في مجال الاستثمار وهو أقل كلفة مما كانت تتكبده تلك الشركات في الماضي.

وبعد سلسلة من الاندماجات بين صناديق التقاعد الأسترالية، فإن نحو 13 صندوق تقاعد في السوق تبلغ أصولهم المدارة أكثر من 50 مليار دولار أسترالي تتبنى حاليا نهجا توسعيا في الأسواق الخارجية يقوم على بناء

حصص في كبريات الشركات حول العالم.

وعلى مدار عقد من الزمان، كانت صناديق التقاعد الكندية هي المهندس لتلك السياسة الاستثمارية، إذ تشير بيانات Dealogic إلى أن تلك الصناديق أنفقت نحو 180 مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية لبناء حصص استثمارية في كبريات الشركات العالمية المدرجة وغير المدرجة من مطار هيثرو في لندن إلى كبريات الشركات في أميركا الجنوبية.

وبنهاية الربع الأول من العام الجاري، بلغ حجم الأصول المدارة من قبل صناديق التقاعد الأسترالية 3.1 تريليون دولار أسترالي ما يوازي نحو 2.3 تريليون دولار في وقت نجحت فيه تلك الصناديق في تحقيق أفضل العوائد من استثماراتها الداخلية في انتظار نتائج تحول بوصلتها نحو الأسواق الخارجية بالسنوات القليلة المقبلة.

وتتضمن صناديق التقاعد الأسترالية التي تخطط للتوسع في الوقت الحالي Aware Supe Aware Super وهو أكبر صندوق تقاعد في أستراليا وتبلغ حجم أصوله المدارة نحو 135 مليار دولار.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2021/06/26/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D9%80-2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D9%87%D8%A8-%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85

3 - عملات رقمية مشفرة: دليلك لعالم جديد مثير

أول عملية شراء حقيقية باستخدام البيتكوين كانت لبيتزا بلغ ثمنها 10 آلاف بيتكوين

ليست هذه مبالغة فقد حدث ذلك بالفعل يوم 22 مايو عام 2010 بين اثنين من أعضاء منتدى البيتكوين على الإنترنت، ويعادل هذا المبلغ في لحظة كتابة التقرير حوالي 395 مليون دولار ونصف، لكن بالطبع الأمر لا يمكن طرحه بهذه البساطة فقد مرت العملات الرقمية بالكثير من التغيرات الفاصلة.

كان آخرها إقرار البرلمان السلفادوري قانونًا يعتبر البيتكوين عملة تداول قانونية مثلها مثل الدولار الأمريكي، وإذا ما استكملت الخطوات التنفيذية لإقرار القانون ستصبح السلفادور الدولة الأولى التي تعتبر البيتكوين عملة قانونية رسميًا.

دفع هذا التطور غير المسبوق المتحدث باسم صندوق النقد الدولي إلى التحذير من مخاطر استخدام البيتكوين في المعاملات اليومية، لكن الأمر برمته يمكن اعتباره يحدث في سياق جنوني مثلما وصفه المصرفي الأمريكي الشهير «كين موليس»، الذي يرى أن الوضع الحالي يشبه طفرة الاندفاع نحو الذهب التي حدثت في كاليفورنيا عام 1848، فحينها لم يكن الكثيرون يعرفون ما إذا كان هناك ذهب تحت الأرض بالفعل أم لا، مؤكدًا على أنه ما زال حذرًا من دخول عالم العملات الرقمية.

عودة إلى أوائل الثمانينيات.. كيف كانت البداية؟

حتى نستطيع فهم الجذور التاريخية للعملات الرقمية سنعود بالزمن إلى عام 1982م لنتعرف على عالم التشفير الأمريكي ديفيد تشوم الحاصل على

الدكتوراه في علوم الكمبيوتر وإدارة الأعمال من جامعة كاليفورنيا، والذي يصفه البعض أنه «أبو النقود الرقمية».

عقد «تشوم» المؤتمر السنوي الأول للعملات المشفرة « CRYPTO–1982» الذي ضم العديد من المتخصصين في المجال، وقدم ورقة بحثية يمكن وصفها بأنها بذرة أول بروتوكول نقدي رقمي، إذ ضمت اقتراحًا بإنشاء نظام دفع رقمي قائم على التشفير.

أنشأ ديفيد بعد ذلك أول شركة لتقديم خدمات الأموال الإلكترونية في عام 1990م بالمشاركة مع أشخاص آخرين متخصصين في علم التشفير، وتطور الأمر بعد ذلك في عام 1994 بالإعلان عن برنامج يُدعى «إي كاش» يسمح بتنفيذ مدفوعات بأموال إلكترونية من خلال أجهزة الكمبيوتر، إلا أن شركة «تشوم» أعلنت إفلاسها في عام 1998م، وقد أعرب في مقابلة أجريت معه في عام 2019م عن أسفه لفشل العملات المشفرة الموجودة حاليًا في تحقيق رؤيته الخاصة للنقد الرقمي.

مرت السنوات بعد إفلاس شركة «تشوم» إلى أن نُشرت ورقة تتعلق بتأسيس نظام عملة البيتكوين عام 2008، لشخص أطلق على نفسه اسم «ساتوشي ناكاموتو» والذي لا تزال هويته مجهولة حتى اليوم رغم الضجيج الذي أحدثته عملته في العالم.

وانطلقت في عام 2009 عمليات تعدين البيتكوين ونظرًا لأنها كانت عملة لم يتم تداولها مطلقًا فقد كان من المستحيل معرفة قيمتها الفعلية، وحينها جرت أول عملية مقايضة أشرنا إليها في بداية التقرير ببيع البيتزا مقابل 10 آلاف بيتكوين.

تعرضت البيتكوين بعد ذلك لفترات صعود وهبوط كثيرة منها أنها في

عام 2013 وصلت قيمتها إلى ألف دولار ثم انخفضت إلى 300 دولار قبل أن تعاود الارتفاع مرة أخرى، إلى جانب تعرض بعض ملاكها إلى حادث سرقة في عام 2014 كانت حصيلته فقدان 850 ألف بيتكوين لم يُعرف حتى اليوم إلى أين ذهبت.

بمرور الوقت لم تعد بيتكوين وحدها في سوق العملات الرقمية، فقد ظهرت العديد من العملات الأخرى، لكنها لم تستطع أن تتصدر السباق حتى اليوم.

تشعر بالعجز عن فهمها.. إليك كيفية عملها ببساطة تعد عملية تعدين العملات الرقمية من أكثر العمليات غموضًا بالنسبة لمن هم بعيدون عن تداولها، وحتى نبسط الأمر فالتعدين يقوم فيه مستخدمو العملات الرقمية الذين يُطلق عليهم مجازًا تسمية «عمال المناجم» بحل الخوارزميات وفك الشفرات الرياضية المعقدة اللازمة لإنتاج عملة جديدة مستعينين في ذلك بأجهزة كمبيوتر ذات قدرات خاصة.

وتُحفظ هذه البيانات وعمليات التداول في سلاسل محاسبية، ومع كل عملية نقل أو تبادل لعملة رقمية يكون المختص في تعدين العملة هو المسؤول عن توثيق البيانات الخاصة بهذا التبادل وإضافتها إلى السلسلة الكتلية.

وحتى نستطيع فهم عالم العملات الرقمية لا بد لنا من الرجوع خطوة إلى الوراء للمقارنة بينها وبين العملات التقليدية، والتي تتحكم فيها البنوك المركزية في كل دولة ما يعني أن المعاملات الخاصة بها تمر عبر النظام المصرفي المركزي ويتم تسجيلها والتحقق منها من خلاله، بينما بالنسبة للعملات المشفرة فهي تستخدم الأنظمة اللا مركزية ويمكن لأي شخص أن يرسل أو يستلم مدفوعات دون أن تمر عبر البنك المركزي.

لكن هناك اختلافات بين العملات المشفرة في خصائصها، فعملة مثل «ليبرا» التي أطلقتها منصة «فيس بوك» تختلف عن العملات الأخرى في كونها مدعومة بأصول حقيقية وهو ما يجعلها أكثر استقرارًا وأعلى قيمة، بالإضافة إلى كونها مدعومة من شركات قوية مثل «باي بال» و«فيزا».

«بيتكوين» و«دوجكوين» وغيرها.. ما الفرق بين أشهر العملات الرقمية؟

أخذت أنواع العملات الرقمية في التزايد مؤخرًا بعد صعود قيمة البيتكوين بالأخص، وأصبحنا نستيقظ أحيانًا على أخبار تشير إلى صعود غير متوقع لإحدى العملات، ما يجعل البعض يقعون في حيرة عند محاولة التعرف على أهم العملات الرقمية ربما للاستثمار فيها أو حتى لمجرد المعرفة، لذلك إليك أهم أربع عملات رقمية:

أسعار البيتكوين

1- البيتكوين: العملة الرقمية الأكثر استخدامًا في العالم فحتى وقت قريب كانت تستحوذ على 70% من سوق العملات المشفرة، وأصبحت اليوم العديد من الشركات تقبل التعامل بها في معاملاتها المالية، ما يجعلها العملة الأقرب لمساحة العملات التقليدية.

أسعار الإيثريوم

2- الإيثريوم: ثاني أكثر العملات الرقمية شيوعًا وقد أُطلقت في عام 2015، ومن الملاحظ أنه أُجريت عليها العديد من التحسينات المهمة مثل: وجود العقود الذكية التي تفرض أداء المعاملة بشكل معين وتجبر الأطراف على عدم التراجع عن اتفاقيتهم، وتتضمن آليات لاسترداد الأموال في حال انتهاك أحد الأطراف للاتفاقية.

أسعار اللايتكوين

3– اللايتكوين: واحدة من أوائل العملات المشفرة فقد أصدرت في عام 2011، وهي تعتمد على عدم الخضوع لسيطرة أي سلطة مركزية وتتصل بشبكة دفع عالمية مفتوحة المصدر، وعلى الرغم من التشابه بينها وبين البيتكوين في نظام التعدين إلا أنها تتمتع بمعدل أسرع لتوليد الكتلة، مما يعني وقتًا أقصر لتأكيد المعاملة.

أسعار الدوجكوين

4– الدوجكوين: ترتبط تسمية هذه العملة بميم شهير انتشر على الإنترنت مما جعل مبتكريها يصفونها بأنها عملة مرحة، وهي رابع أكبر عملة من حيث القيمة السوقية، وقد ساهم إيلون ماسك بتغريدة غامضة عنها في رفع قيمتها بشكل كبير.

ملامح التكنولوجيا المالية تتشكل من جديد تنعكس آلية عمل العملات الرقمية المشفرة على حدوث ما يمكن تسميته بثورة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال أكثر من محور، في مقدمتهم أنها تعمل على إنشاء سلسلة رقمية لا تنتهي، وذلك مهم في الصناعات المصرفية والمحاسبية أن يكون هناك سجل دقيق للمعاملات، وعندما يحدث ذلك تلقائيًا فهو يوفر الكثير من الوقت لتسجيل هذه المعاملات يدويًا، بالإضافة إلى أنها تحمي من الاحتيال فالعمليات التي تحدث مرتبطة بالحسابات التي أجرتها، مما يتيح مساحة واسعة للمساءلة ومساحة أقل للاختراق.

وتساهم العملات الرقمية أيضًا في إزالة الصورة التقليدية للتحقق من صحة المعاملات بوجود ثلاثة أطراف، ففي البنوك هناك موظفون كل دورهم يتمثل في تدقيق المعاملات، بينما هذا لا يحدث في عالم العملات الرقمية المشفرة ويتم التحقق من صحة المعاملة تلقائيًا.

أما الجانب الأخير فيتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة الأموال، فكل شخص لديه عملات رقمية يمتلك مفتاحًا خاصًا بدونه لا يستطيع تحويل العملات أو إنفاقها، وذلك على عكس التعامل مع البنك على سبيل المثال فهناك شخص آخر تعتمد عليه لإدارة أموالك وهو ما سيحدث نقلة كبيرة في الصناعة المالية التقليدية.

لماذا يفضلها المؤيدون وينبذها المعارضون؟

أحدثت العملات الرقمية المشفرة انقسامًا في المجتمع الاقتصادي، فهناك من يراها أنها يمكن أن تحل محل العملات التقليدية نتيجة شعبيتها المتزايدة، وهناك من ينظر إليها باعتبارها عملة عديمة القيمة وتشكل خطرًا على المستثمرين.

ومعظم مؤيدي العملات الرقمية من فئة الشباب الذين يعتبرونها «عملة الطفرة» ويؤكدون أنها بمرور الوقت تكتسب المزيد من القيمة مما يجعلها اختيارًا ذهبيًا للاستثمار.

ويبدو أن الأمر يتخطى مفهوم المغامرة فبعض أشهر رجال الأعمال في العالم اتجهوا للاستثمار فيها بالفعل، مثل إيلون ماسك الذي أعلن عن شراء شركته «تسلا» 1.5 مليار دولار من البيتكوين، وهو ما انعكس على ارتفاع قيمة البيتكوين بنسبة 20% في اليوم الذي تمت فيه الصفقة.

لكن يبدو أن نوايا «ماسك» لم تكن طيبة فبعدما أعلن أن شركته تستقبل المدفوعات بالبيتكوين وبالفعل نجح في بيع ما يعادل 250 مليون دولار باستخدامها، عاد ليوقف البيع باستخدام العملة الرقمية مما تسبب في حدوث خسائر حادة في سوق «البيتكوين» ترافق معه توجيه الاتهامات لـ«ماسك» باعتباره يتلاعب في السوق لصالحه.

وإلى جانب «ماسك» هناك جاك دروسي مؤسس تويتر الذي أعلن عن تحمسه للبيتكوين معتقدًا أن الإنترنت سيكون له عملته الخاصة، ولم يقف الاستثمار عند حدود الأفراد بل تخطاه إلى الشركات وفي مقدمتها منصة «باي بال» التي أعلنت في أكتوبر 2020م عن إتاحة الشراء والبيع باستخدام العملات الرقمية، بالإضافة إلى منصة «فيس بوك» وعملها على تطوير عملتها الرقمية «ليبرا»، التي تستهدف أن تطورها لتصبح عملة عالمية معتمدة على أنها تختلف عن العملات الرقمية الأخرى بدعمها بأصول تضمن استقرارها.

لكن على الجانب الآخر يقف معارضو العملات الرقمية يحذرون المستثمرين من وضع أموالهم في سياق غير مفهوم، فهم من وجهة نظرهم يعتبرون أن العملات الرقمية تهدد كيان الدول الاقتصادي، فبما أن لكل دولة عملة خاصة بها فوجود عملة في أفق مفتوح تمثل مساحة للا مركزية غير المفضلة من جانب الحكومات، إلى جانب أنها تمثل تهديدًا أمنيًا بكونها غير قابلة للمراقبة. من ضمن معارضي العملات الرقمية رجل الأعمال الأمريكي الشهير وارن بافيت الذي يعتقد أن البيتكوين عديمة القيمة ولا ترتبط بأي أصول مثل العملات التقليدية، ويشبهها بهوس التوليب الذي انتشر في هولندا خلال القرن السابع عشر، فقد كان الناس يشترونه على أمل بيعه بسعر أعلى مما دفعوه فيه.

يشاركه الرأي رجل الأعمال الأمريكي بيتر شيف والذي يصرح بأن العملة الوحيدة التي يدعمها هي الذهب، فهو مؤمن أنه حتى العملات الورقية ومنها الدولار الأمريكي ليست قوية بما يكفي، بينما ذهب رجل الأعمال الأمريكي بيل جيتس إلى المراهنة على حدوث انهيار تام في المستقبل للبيتكوين، محذرًا

الأشخاص الذين لديهم ثروات محدودة من الاستثمار به.

المآلات المستقبلية المتوقعة: تتباين المسارات المستقبلية المتوقعة للعملات الرقمية المشفرة، وكانت موضوعًا للنقاش في أكبر المنتديات الاقتصادية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» الذي صرح به محافظ البنك الإنجليزي أندرو بيلي بقوله إنه لم نصل بعد إلى الترتيبات الخاصة بوجود عملة رقمية دائمة، ومن وجهة نظره أن العملات الرقمية لن تصل إلى هذه المرحلة فهي مؤسسة على عدم ربطها بشيء ذي قيمة ثابتة.

ويمكن وصف الوضع الراهن بشكل عام أنه بلا حلول تلوح في الأفق نحو التحول الفعلي لاعتماد العملات الرقمية بشكل رسمي على نطاق عالمي، أينعم أن هناك بعض المتفائلين الذين يرون أن ذلك سيحدث بشكل توفيقي بين المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاستجابة للحماس الريادي وانتشار التقنيات الجديدة، إلا أن التصريحات الرسمية لصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات النقدية العالمية لا تشير إلى احتمالية حدوث ذلك، خصوصًا مع وجود مخاوف أمنية من عدم القدرة على تعقب حوالات العملات الرقمية، ما يزيد احتمالية استخدامها في العمليات غير المشروعة.

وتتعدد اليوم استخدامات العملات الرقمية لكن في مقدمتها شراءها بهدف تكوين ثروة مستقبلية بالاعتماد على التصاعد التراكمي في قيمتها، ومن ناحية أخرى تتجه إليها بعض الشركات الناشئة في مراحلها الأولى لوضع رأس مال ينمو مع الوقت مما يسمح للشركة بالتطور، ومؤخرًا بدأت بعض الشركات في السماح لموظفيها أن يتقاضوا رواتبهم عملات رقمية وليست تقليدية، إلى جانب بالطبع استخدامها في الحوالات بين الأشخاص والدفع باستخدامها في بعض المتاجر.

4 - عاجل: البتكوين تتعرض لأكبر عملية احتيال في التاريخ، احترس"السجادة الناعمة"

Investing.com العملات الرقمية 24 يونيو 2021 ,

يبدو أن عمليات الاحتيال أو السرقة في سوق العملات الرقمية قد تكتب صفحات تاريخية هي الأخرى، وذلك إذا ثبتت الواقعة الأخيرة في جنوب أفريقيا.

ولكن قبل الخوض في تفاصيل القضية يجب الإشارة إلى أن نظام العملات الرقمية قد ابتلي مؤخرا بمجموعة متنوعة من عمليات الاحتيال وهو ما يعرف باسم "السجادة الناعمة". ومصطلح السجادة الناعمة أو "سحب البساط" يعنى التخلي عن المشروع من قبل المطلعين أو المطورين الذين يزيلون السيولة من المجمعات أو الخزائن في البورصات اللامركزية ويختفون مع الأموال. حيث يبذل المطورون قصارى جهدهم لبناء الثقة والشعور الزائف بالأمان في نفس الوقت الذي يحاولون فيه إخفاء إغراق الرموز، إذا تم ذلك بذكاء كافٍ، فقد لا يعرف المستخدمون حتى أنهم رسموا القشة التي تقصم ظهر البعير.

وتتداول بتكوين في هذه اللحظات من اليوم الخميس حول مستويات الـ 34 ألف دولار، بينما تتأرجح بين مستويات 34.7 ألف دولار وقاع 32.38 ألف دولار.

عاجل: ربيع البتكوين، هل حان وقت شراء التراجع؟ إليك الإجابة

3.6 مليار دولار

يبدو أن 3.6 مليار دولار قد تلاشت من عملات البيتكوين مع مشغلي

شركة التشفير أفري كريبت في جنوب إفريقيا. والسؤال الآن... هل هي عملية احتيال أم اختراق؟

اختفى حوالي 69000 بيتكوين بقيمة تقدر بنحو 3.6 مليار دولار من منصة استثمار في جنوب إفريقيا مع شقيقين يمتلكان شركة عملات رقمية. وعلى الرغم من أن الحقائق لم تثبت بعد في المحكمة، لكن إن تحولت هذه الحادثة من مجرد اختراق إلى احتيال فستكون الأكبر في التاريخ.

عاجل: بتكوين تصمد والدوجكوين تخطف الأنظار

الوقائع

ووفقًا للوقائع فقد كانت هناك إشارات تحذير للمستثمرين في كلتا الحالتين سواء اختراق أم احتيال، حيث ورد أن المستخدمين وعدوا بعائدات تصل إلى 10٪ في اليوم الواحد. ويذكر أن أفري كريبت تأسست في عام 2019 ويديرها الأخوين أمير ورائس كاجي ونجحت في جمع ما يعادل 3.6 مليار دولار أمريكي.

وأرسلت الشركة في 13 أبريل الماضي رسالة إلى المستثمرين تدعي أن المنصة قد تم اختراقها. وقالت الشركة إنها ستوقف عملياتها بينما تبدأ عملية محاولة استرداد الأموال المسروقة والبحث في المعلومات المشبوهة.

عاجل: البيتكوين يدرج في بورصة دولة خليجية

شكوك

قالت شركة المحاماة هانيكوم أتورنيز في جنوب إفريقيا، والتي تولت القضية نيابة عن المستخدمين المتضررين إن الشكوك قد أثيرت تجاه مالكي المنصة حيث تضمنت الرسالة تحذيرًا مفاده: "يجوز للعملاء المضي قدمًا في المسار القانوني، لكننا نطلب من العملاء الإقرار بأن هذا لن يؤدي إلا إلى

تأخير عملية الاسترداد."

وقال محامو هانيكوم: "شككنا على الفور لأن الإعلان دعا المستثمرين إلى عدم اتخاذ إجراءات قانونية". وكما زعمت شركة المحاماة أن موظفي أفري كريبت فشلوا في الوصول إلى المنصات الخلفية قبل سبعة أيام من الاختراق المزعوم.

عاجل: إيلون ماسك يكسب 6 مليارات في دقائق

مزاعم

يزعم محامو هانيكوم أن الأخوين نقلوا 69000 بيتكوين والتي تبلغ قيمتها الآن 2.2 مليار دولار بعد انهيار الأسعار الأخير. وقام الأخوين بإخضاع الأموال للعديد من أدوات الويب المظلمة، مما أدى إلى تجزئة شديدة وصعب الوصول إلى مستويات الأموال التي لا يمكن تعقبها.

وفي ذلك الوقت لم يكن بالإمكان الوصول إلى الأخوين، حيث انتقلت المكالمات مباشرة إلى البريد الصوتي، بينما تعطل موقع أفري كريبت أيضًا. وقد أبلغ مكتب المحاماة وحدة النخبة في الشرطة الوطنية في جنوب أفريقيا التي يطلق عليها اسم "الصقور" بالقضية.

عاجل: بنك أمريكي كبير يفجر مفاجأة بشأن العملات الرقمية

تصفية

منحت محكمة جوتنج الجنوبية العليا في جنوب إفريقيا أمر تصفية مؤقتًا ضد الأخوين كاجي، ومنحتهم فرصة حتى 19 يوليو 2021 للرد على الأمر. وذكر موقع بيتكوين كي الإخباري الإفريقي أن أفري كريبت اجتذبت العملاء من خلال استهداف المستثمرين ذوي الملاءة العالية وحثهم على ترشيح أصدقائهم مع تقديم عوائد تصل إلى 10٪ يوميًا.

العائد اليومي الذي يسيل اللعاب يمنح إيرادات يومية بقيمة 10% لمستخدمي نظام بونظي للعملات المشفرة في جنوب إفريقيا. وكانت أكبر قضية شبيهة في 2020 حيث تم جمع 23 ألف بيتكوين من المستثمرين عن طريق الرئيس التنفيذي لشركة إم تي أي، يوهان شتاينبرغ، الذي فر بهم إلى البرازيل هربًا من العقوبة عندما تم وضع الشركة تحت التصفية المؤقتة في عام 2020.

شركة إسرائيلية تخسر عملات رقمية بقيمة 72 مليون دولار بسبب خطأ بشري

وقائع حديثة

أعلن فريق بولي ويل، وهو مشروع زراعة غلة قائم على MATIC/USD Polygon، أنه سيتوقف عن العمل على المنصة في منشور بريديت في 20 يونيو. وبعد يومين، اكتشف حاملو الرموز أن محفظة خزانة المشروع قد تم إفراغها. وتم اتهام مؤسسي بولي ويل فينانس بسحب بساط ناعم عن طريق بيع الرموز المميزة الخاصة بهم خلال انهيار أسعار سوق التشفير الأخير.

وانهار الرمز المميز للمشروع، كريل، إلى 0.17 دولار من أعلى مستوى عند 7 دولارات في بداية هذا الشهر. أبلغت زا ديفاينت عن سجادة ناعمة أخرى مزعومة تتضمن Swipe، والتي طورت ثالث أكبر بروتوكول لـ فينوس، بينانس سمارت شارت. في 22 يونيو أعلن الفريق المؤسس وراء بروتوكول سوق المال المستندة إلى BSC والعملة المستقرة أنهم كانوا ينقذون من المشروع.

بينما اتهم عضو "UniswapMonetSupply الفريق أنهم خدعوا

المستثمرين ونفوا عملية بساط ناعم. ومع ذلك، نفى أعضاء فينوس الجديد هذه المزاعم، مدعين أنها مجرد شائعة وأن فريق Swipe قد سلم جميع الرموز الخاصة بهم.

عاجل: العملات المشفرة" هجمة بريطانية عنيفة، البعض يراها سم فئران"

المقال لا يعبر عن توصية أو ترشيح، بل مجرد رصد لتقلبات السوق، حيث ينطوي التداول في العملات الرقمية على مخاطر عالية بما في ذلك مخاطر فقدان بعض أو كل مبلغ الاستثمار، علما بأنها لا تخضع بالكامل للهيئات والأسواق المالية.

https://sa.investing.com/news/cryptocurrency–news/article–2161907

5 - الدول النامية ومثلث التحديات

الدكتور قحطان السيوفي اون لابن 28–06–2021

من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية اليوم ما يسمى مثلث التحديات؛

الأمن الغذائي والتكنولوجيا وعدم القدرة على تحمل الديون في أعقاب أزمة فيروس كورونا بالإضافة لتحديات أخرى، ما يُهدد بدفع الدول النامية إلى موجة متصاعدة من الجوع والفقر والاضطرابات الاجتماعية، حسبما حذر أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة.

أدت التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، إلى زيادة في مستوى انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأكثر فقرا. وفقا لبرنامج الأغذية العالمي، كما أدت الجائحة إلى سقوط 96 مليون شخص في براثن انعدام الأمن الغذائي الحاد عام 2020 في 54 بلدا، ويضاف هذا العدد إلى 137 مليون شخص

كانوا

يعانون بالفعل انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية عام 2019 في هذه البلدان، ليصبح العدد الإجمالي 233 مليون شخص بنهاية عام 2020.

ويتوقع

البنك الدولي، أن يرتفع العدد ليصل إلى 330 مليون شخص عام 2021.

إن السبب في أزمة الغذاء الناجمة عن جائحة كورونا يتمثل في الانخفاض الضخم في الدخل والتحويلات، وبالتالي تراجع قدرة الأسر المعيشية على شراء الغذاء، بالإضافة إلى انخفاض توافر الغذاء وزيادة أسعار المواد الغذائية المحلية في البلدان النامية.

تقرير أممي صدر حديثاً حول حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية حذر من ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في المنطقة العربية ليصل إلى 75مليوناً بنهاية العقد الحالي عام 2030.

من جهة ثانية؛ يبدو أن الأنماط الحديثة للتغير التكنولوجي في الاقتصادات المتقدمة جعلت من الصعب على الدول منخفضة الدخل أن تتطور وتتقارب مع مستويات الدخل في بقية العالم، وأسهمت هذه التغييرات في تعميق الازدواجية الاقتصادية والتكنولوجية حتى داخل القطاعات الأكثر تقدما في اقتصادات الدول النامية.

التكنولوجيا والصناعة قد تمكنان البلدان الفقيرة من إيجاد فرص عمل أكثر، العمل في المصانع دفع الكثير من المزارعين ليصبحوا من العمال ذوي الياقات الزرقاء.

تاريخياً في الوقت الذي كان يفقد فيه صانع الشموع وسائق العربة وظيفتيهما، يتم إنشاء عدد أكبر من الوظائف في المصباح الكهربائي أو

صناعة السيارات.

مع ذلك التكنولوجيا تساهم إلى حد ما في زيادة البطالة.

كتب مارتن وولف الباحث والاقتصادي المعروف في الفاينانشال تايمز تمنيات ليست سهلة التنفيذ قائلاً: «يقترب العالم من الاتفاق على إنشاء ما يصل إلى 650 مليار دولار في حقوق السحب الخاصة الجديدة داخل صندوق النقد الدولي. التخصيص الأولي لهذه المبالغ يوجب منحها لمن يملكها. لكن من المرغوب فيه إعادة تخصيص نسبة كبيرة من هذه الأموال المجانية، وبالدرجة الأولى لمساعدة الدول ذات الدخل المنخفض على استعادة آفاقها التي أضرت بها كورونا.«

بعد مرور عام على تفشي الجائحة، يلاحظ تراكم ديون جديدة على البلدان النامية لبناء جسر التعافي والحصول على اللقاحات، واضطرار بلدان أخرى إلى تخصيص حيّز مالي محدود لتسديد ديونها.

حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في حوار له مع صحيفة »فاينانشيال تايمز« من أزمة ديون عالمية بسبب وباء كورونا تهدد بموجة من الفقر والجوع والاضطرابات الاجتماعية في الدول النامية وأشار إلى أن العالم لا يدرك حجم كارثة الدين، مع إعلان ست دول تخلفها عن دفع الديون، أي الإفلاس، هي الأرجنتين والإكوادور ولبنان وبليز وسورينام وزامبيا.

وأضاف: الانقسام الجيوسياسي ليس عاملاً مساعداً في مواجهة العالم لأزمة الدين العام.

كما نبه إلى أن إخفاق معالجة الديون في الدول النامية سيعرض انتعاش اقتصاداتها للخطر، وزيادة الجوع والفقر ومشكلات الصحة والتعليم، وأحياناً إلى عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعيين، والواقع أن العالم يمرّ الآن

بأسوأ ركود منذ الكساد الكبير، مع تعرّض ثلث اقتصادات الأسواق الناشئة بدرجة كبيرة للخطر، ولقد أنفقت الدول الأقل نموّا 580 مرة أقل، من حيث نصيب الفرد، على متطلبات جائحة كورونا، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

رأى بيتر دويل، وهو مسؤول سابق في صندوق النقد الدولي أن الخيارات الأفضل ستكون سيولة من صندوق النقد الدولي أو منحاً مباشرة، لتغطية 100 مليار دولار التي يقدر الصندوق أن الدول المؤهلة النامية ستحتاجها لمواجهة الوباء.

وتقدر مؤسسة «فيتش» للتصنيف الائتماني أن ترتفع تكلفة خدمة الدين العام في الدول النامية والفقيرة العام القادم إلى 860 مليار دولار.

بالإضافة لما ذكر؛ تواجه الدول النامية تحديات أخرى كالفساد، والاضطرابات السياسية والحروب والأمية والأمراض وسوء البنية التحتية والإفراط في الاعتماد على المساعدات الأجنبية.

في رأينا أن الحاجة ملحة لاتخاذ إجراءات جريئة وملموسة لتوفير السيولة ومعالجة تراكم الديون، خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث يزداد عدد البلدان التي تتخلف عن السداد مما يتطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم السريع لجميع البلدان النامية المحتاجة.

إذا لم تتم إجراءات لمعالجة الديون، فإننا نخاطر بمزيد من إضعاف البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها، ومن واجب حكومات الدول الصناعية الغنية والمنظمات الدولية، التخلي عن الاعتبارات السياسية المُغرضة والظالمة أحياناً، وتقديم تمويل بشروط ميّسرة للبلدان النامية، ولاسيّما الأقل نموّا، وتوفير التمويل طويل الأجل للبلدان النامية للاستثمار في النمو

طويل الأمد.

الحاجة تتطلب اتخاذ إجراءات جريئة وملموسة لتوفير السيولة النقدية ومعالجة تراكم الديون، وذلك مع تخلّف 6 دول نامية حتى الآن عن سداد ديونها منذ ظهور جائحة كورونا، ويزداد عدد البلدان التي من المرجّح أن تتخلف عن السداد هذا العام، المجتمع الدولي مطالب بأن يقدم الدعم اللازم للدول الأقل نموّاً، والدول منخفضة الدخل تواجه تعافياً بطيئاً بشكل مؤلم من شأنه أن يجعل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس للمناخ بعيدة المنال تماماً.

التوقعات تشير لمزيد من الصعوبات التي تواجهه الدول النامية خاصة مثلث الأمن الغذائي والتكنولوجيا والديون. الدكتور قحطان السيوفي

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - The Homeworking Revolution: Change accelerates for businesses, real estate and stock markets

Joseph Trevisani 1/5/2021

FXStreet Follow

The pandemic-fostered explosion of working-from-home will be a permanent change.

COVID-19 has reinforced trends that were remaking the business office before the pandemic.

Property valuation and tax revenue will flow from cities to suburbs and high-cost to low-cost states.

Economic realignment and deferred consumer spending to power equities in 2021.

My parents avoided investing in stocks their whole lives. No amount of statistics, logic or economics could convince them equities were worth the risk. Having been children at the time of the 1929 crash their skepticism was well justified, the Dow did not regain its high for 25 years in 1954.

One or two years of COVID-19 lockdowns and unemployment are hardly the unleavened trauma of the thirties. But then we are a much more protected and pampered generation.

The pandemic has often been represented as an existential threat, which it is not. Yet the immediate shock of mass unemployment, shuttered cities, the endless counting and recounting of deaths by the media and, what seemed to be part of the disaster, uncontrolled and unpunished riots and looting in many

American cities, have left an indelible print on the culture. Whether it will be as long-lasting and formative as the Depression is open to debate, but its impact has already changed the way we live.

Dow, log chart

Source: Macrotrends.net

Many of the evolutions we have seen in the past year, the desertion of travel, the closure of public performing arts and the throttling of restaurants will gradually reverse once the pandemic is over. Enough people find the theater, the ballet, museums and conversation over dinner essential to ensure their return. Economic life in the country will resume in all its varied and ever-changing shapes.

But one aspect of the COVID-19 era, the explosion of working-from-home – it's not homework, perhaps 'home work' – is likely to be a permanent change.

The wholesale migration of work from the office to an

employee's home that was forced by the pandemic lockdown orders will remain and expand because it is supported by powerful factors on both sides of the employment divide and because it builds on already existing economic trends.

Companies will not revert to their 2019 office staffing and locations because it is not in their financial interest to do so.

For many service jobs, the acceptance of home work as legitimate had been rising for a decade before the pandemic.

With the internet ubiquitous in most American homes and computers just another appliance, many service sector jobs can be performed as easily and effectively off-site as on. What might have been looked upon as disguised time off-ten years ago is now welcomed as additional flexibility by employees and employers alike.

There is a psychological aspect to working at home peculiar to the COVID-19 era. The long isolation and fear of crowded public spaces instilled by the pandemic have made working in a packed office five days a week distasteful for many people. In cities where getting to work means public transport, that is just another reason to stay home rather than getting up and going to the office.

Will the antipathy to crowds have the same formative effect on this generation that the Depression did? It is doubtful. Once the vaccines restore a semblance of normal life the fears of contact will gradually fade. That bodes well for restaurants, theaters, football games and eventually travel. People are far more willing to take an occasional risk, however small, for something they enjoy than for

an obligation.

The aversion that many employees now have to offices would not prevent most executives from mandating, if delicately, a return to full-time staffing if home work did not coincide with strong financial and business incentives for employers to let their workers remain at home.

Business logic of homeworking

Letting employees work full or part-time from home assists several immediate and long-term goals for many businesses.

For large national and international firms that have a free choice of where to locate their operations, home work supplements a move away from expensive cities in high-tax coastal environs to dispersed operations in business-friendly and much lower tax, southern and western states.

For smaller local firms who may not be able to move home work permits a sizable reduction in office overhead and support staff.

The movement away from highly centralized operations has been underway for more than a decade. It is far less costly to run a business in Texas than it is in New York City and an office of 10 people is much cheaper than one for 25.

The success of decentralized work over the past ten months has given this shift additional impetus. Businesses are now sure that they can operate efficiently with a large portion of their employees at home. It is no longer conjecture or an experiment. It is factual.

Home work also eliminates the need for expensive office distancing and separation requirements which will likely remain mandated by governments for years, if not forever. These strictures on staffing vastly reduce the efficiency and raise the cost of offices, especially in expensive urban spaces, essentially destroying their advantage.

Home offices mitigate the possibility of lawsuits from employees, individually or in groups, alleging they were infected at work. The peculiarities of the American legal system almost insure that such suits will be filed once people return to their desks.

Why would firms pay for expensive, inefficient and underpopulated urban offices and assume the risk of liability when so many tasks and jobs can be performed as well from home?

Executives making these decisions will have to balance the remaining and genuine business efficiencies and benefits of personal interaction among employees against the costs of a fully-housed staff.

One probable solution is that many positions which would have been exclusively office work will be offered as part time or full time from home, with only occasional appearances warranted.

When the diffidence of workers and the financial incentives for companies to abandon high-cost cities, are combined with the success of having a large percentage of their employees working off-site, the shift to home work will become permanent and of deep consequence to local and state economies across the US.

Real Estate: National vs local economic impact of home work

and relocation

The impact on the national economy of the move to home work will not necessarily be dramatic as faster-growing states and cities will balance those in decline. To the degree that many firms become more efficient by reducing costs, the overall effect on the national economy will be beneficial.

The reassignment of personnel and offices to lower-cost cities and states will in itself generate activity as the local economies expand to meet the needs of a rising population.

In general, less centralized office space will be needed across the country though there will be an immediate surplus in abandoned urban centers and a shortage in suburban and rural destinations.

Some states, Texas and much of the southwest, for example, will see their economies grow much faster than the average as they absorb relocations and others, New York, Illinois and California, will suffer ebbing growth and falling population.

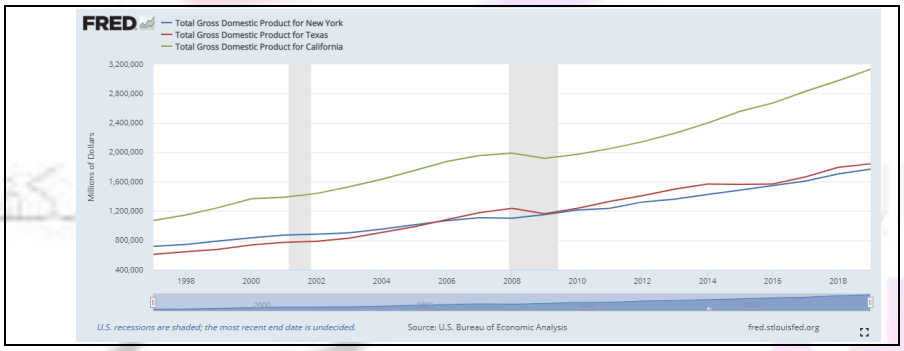

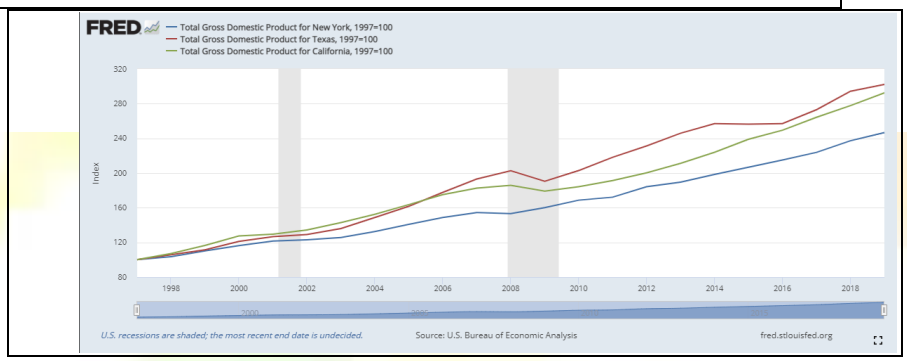

For specific cities and states, particularly high-cost, high-tax urban centers, the danger of this trend to their economies and fiscal stability is serious.

The hollowing out of the commercial real estate tax base, the lowering of property values, the long-term reduction of tax revenues from departing businesses and individuals in deserted cities and states are long-term changes that are difficult to reverse.

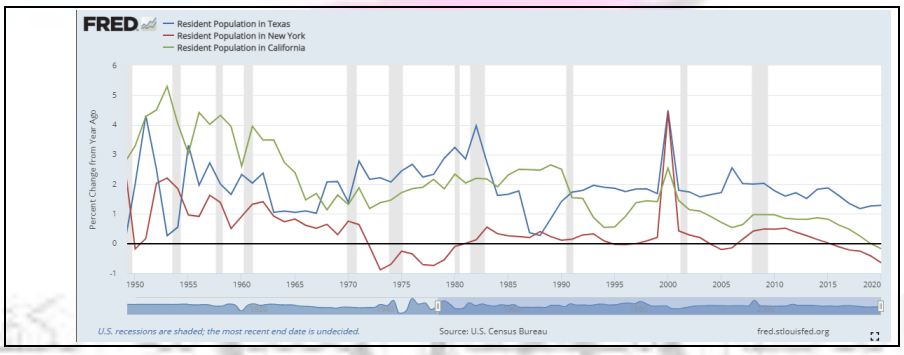

Some states may have a partial offset as home work increases the demand and prices for suburban and rural real estate, raising the property tax revenue. However, most real estate taxes support local expenses, primarly schools, and not state or federal budgets.

City budgets are threatened by home work as people no longer commute to centralized offices and all of their attendant

expenditures stay outside town. State budgets are under siege from the wholesale movement of firms to states that offer a better business environment.

New York and California: Revenue follows the moving vans

New York City and state, San Francisco and California have already seen several high-profile companies depart. These corporate relocations must have been long contemplated by management but the success of decentralized home work has made them easier to accomplish and far less disruptive to business and staff.

In the past few months, Oracle, HP Enterprise and Tesla have said they will leave California, citing the tax burden and the state's anti-business and regulatory legislation.

JP Morgan Chase has been moving large numbers of personnel and operations to Plano, Texas for several years, even as the company builds a new building on Park Avenue in Manhattan to consolidate remaining employees.

For those companies, the knowledge that moving headquarters does not mean that all employees must shift or lose their jobs has made the decision much more palatable.

In the most surprising and short-sighted instance brought on by anti-business agitation, Amazon cancelled plans to build one of its two proposed headquarters in Long Island City, New York in February 2019, after opposition led by New York City Congresswoman, Alexandria Ocasio-Cortez.

The $2.5 billion project would have provided at least 25,000

thousand jobs and $30 billion in revenue. The subsequent pandemic lockdowns that have devastated the city and state economies have dramatically underlined the self-inflicted damage of the Amazon rejection.

Raising taxes to replace lost revenue, whether at the local or state level – in New York State which gets a large portion of its budget from the City's financial industry, they are essentially the same thing – would be enormously counterproductive, accelerating the departure of companies and people.

In New York, Governor Andrew Cuomo has said that without large bailouts from the Federal government New York taxes are sure to rise.

It is hard to think of a better exit advertisement for New York's business community.

The US consumer and the move to home work

The changes in consumer spending habits that have roiled the retail and business sectors since the advent of the internet were dramatically accelerated by the lockdowns. Suddenly, everything that could be bought on the web was in short supply.

Food delivery, a specialty service before COVID-19 for apartment living Manhattan, went mainstream. Ordering roasting chickens from Oregon for New York became normal.

Demand for Amazon's products became so vigorous that the company had to abandon its vaunted two-day delivery promise. United Parcel Service and FedEx, the two main private shipping services in the United States, along with the postal service were

inundated as the lockdowns spread across the country.

The general rule for any businesses that are not strictly retail and local is now quite simple, survival without a web presence is impossible. Many new companies have done little more than offering internet purchase for products that were formerly bought exclusively in stores.

Home work has added specific products like desks, office furnishing and the like to the ever-growing list of items now routinely bought on the web but the working-from home did not drive people from the malls and retail stores. The lockdowns of March and April forced desperate consumers to the web, necessity removed any inhibitions that remained from habit or caution.

Purchasing habits that shifted to the internet in the fearful days of the spring will not revert to their earlier patterns when the pandemic is over. A large part of that change is permanent hastening the collapse of the generalized store-based retail trade.

The advent of home work is but a small addition to the general volume of digital commerce but it has played a major role in changing people's attitudes about what they are willing to buy on their computer.

Conclusion: Home work, stock market and the pandemic recovery

American equities closed 2020 near record highs as markets anticipate a global recovery after the pandemic relents. From the peak in mid-February, just before the pandemic, the Nasdaq has gained 33% and the S&P 500 has added 11%.

Amazon is the best known and most emblematic company for commerce in the internet era. Since the second week of February, its price has jumped 51%. What began with books more than two decades ago in Jeff Bezos' garage now covers the universe of consumption.

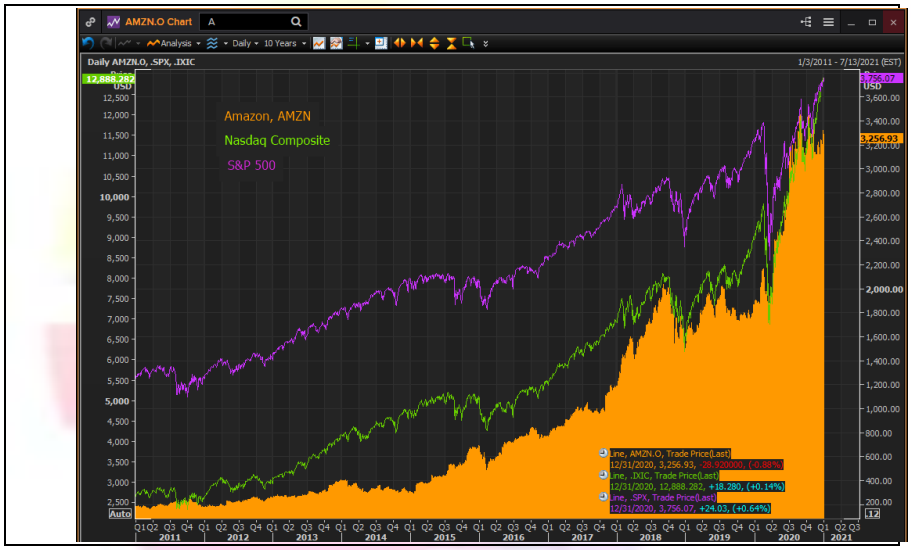

Reuters

Deferred consumer and business spending, general emotional relief and the accelerating realignment of business from traditional selling modes to the internet should, along with the vast liquidity provisions from central banks, will keep stocks on an upward path for most of 2021. The expansion of new businesses rather than the decline of old models will dominate equity valuations.

Home work is a minor part of the internet retail picture but it is a major source of the changing attitudes about work and the office that will make the new world of commerce permanent.

Once normal life returns the alterations in consumer spending

habits will persist and ramify. The gravitation of commerce to the web has been evolving for two decades, COVID-19 has completed the revolution.

Even the Federal Reserve will relent, though likely well after a sell-off in the Treasury market has obviated its bond purchase restrictions on interest rates and the US dollar.

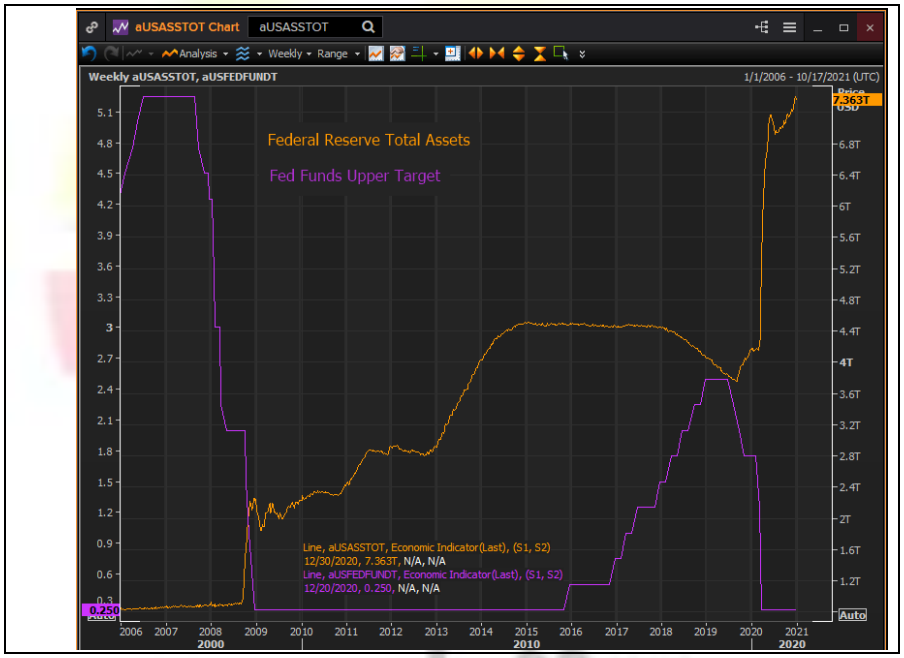

Reuters

The pandemic is a shared experience. If it is not as profound as the Great Depression, it will be, at least for this generation, a marker between eras. The digital evolution of the last fifty years is complete, computers are the ruling mediators of human society.

https://www.fxstreet.com/analysis/the-homeworking-revolution-change-accelerates-for-businesses-real-estate-and-stock-markets-202101051450

7 - How to stop repeating the same trading mistakes

Maria M. Simon 1/10/2019

Fondex Follow

Do our mistakes make us smarter? Common sense suggests that we can turn our mistakes into positive learning experiences and improve our performance at a given task. However, it seems that people often do not learn from their mistakes and instead keep repeating them.

Example: you have a losing day trade and decide to widen your stop loss. Deep inside, you know that this is a bad idea and that widening your stop loss out of panic means increasing your risk. Nonetheless, you go on and adjust it. At a later stage, you may even add more funds to sustain it longer. When you first start trading, you may often get trapped into this kind of predicament. Unable to handle an emotional reaction, or being unsure about how to manage a critical moment, makes you more prone to mistakes and wrong decisions.

The issue is that we never make one mistake just once. This is also true for experienced traders or other aspects of our daily

life. So why do we repeat the same mistakes?

Your brain's response to error making

It turns out that there are two main ways our brain responds to making mistakes.

First response:

If your brain interprets it as a wake-up call, your problem-solving skills are activated. Typically, you'd try to figure out what happened and what are the possible factors that caused the undesired effect. During the next decision, your attention heightens and you may take a longer time to conclude what you should do, a phenomenon known as "post-error slowing".

Second response:

Alternatively, your brain may perceive the error as a threatening event and shut down. To avoid the discomfort that making a mistake creates, the brain employs an escape strategy. This second brain response is typical of people who pay more attention to positive feedback.

If your brain responds this way, you may be using cognitive biases that hinder you from improving your performance. You could try to rationalise, justify or selectively omit information that indicates you are wrong by attributing the end result to external factors.

In this case, you may think: "I kept adding to my position because I expected the market to reverse, and

all indicators confirmed this (confirmation bias). What happened was just a low probability but the market is always unpredictable (self-serving attributional bias-it's the market, I did everything right).

Who's more likely to use mistakes as an opportunity for improvement?

If you thought that analysing the "why" and "how" of your mistakes will decrease the likelihood of you repeating them, think again. Although your brain slows down the decision-making process, this doesn't increase accuracy. If you get too caught up in understanding why you made the mistake or if there is something wrong with your trading ability, you may be distracted from the real task, which is the trading decision you have to make. In other words, the longer you spend in analysing the mistake, the more your "mistake pathways" are reinforced.

So what's the optimal way to respond to your mistakes?

Counterintuitively, if you don't want to repeat the same mistake, try not to learn from it. Analysing it excessively will probably cloud your judgement further.

However, don't turn a blind eye to it either.

Instead, plan the future and set appropriate goals. Recognise the triggers that could instigate the same erroneous reaction from you, and find helpful coping mechanisms.

Let's take a look at how we could practically do that.

Step 1

Assume that you will make the same mistake again. Then identify all possible conditions that could act as triggers.

Step 2

Identify the automatic thoughts and related emotions that could lead to the trading mistake. An automatic thought is a thought you often don't realise you are having but it makes you feel and act in a certain way. If your automatic thoughts are unhelpful, you will engage in a behaviour that is probably not helping you either.

Step 3

To prevent future mistakes, we must practice awareness and reframing of our automatic thoughts. Come up with an alternative, helpful thought and replace the ones that are triggering you to act in a way that doesn't serve you.

Step 4

Now that you are not any longer led by your automatic thinking, what action would you perform?

Please view the table below as an example of how you could start recording your errors and thinking processes in difficult situations.

Trading errors record sheet

You can make this part of your trading journal or use it after an unsuccessful trading attempt. As we mentioned above, dwelling in the past mistakes doesn't improve you as a trader. Rather, cultivating a heightened awareness of your inner workings as well as proper planning is what makes a difference.

Mistake	Trigger	Automatic thought & emotion	Alternative thought	New action
Adjusting my Stop Loss	Being in a losing trade and close to my S/L being triggered	Thought→I must prevent the loss. Emotion→anxiety	If I widen my S/L at this point, I increase my risk against my potential reward. I will take the loss.	Follow the rules of your trading plan regarding this scenario.
Adding on to a losing trade	Trading without S/L and being close to a margin call	Thought→the market will reverse, I must stay in. Emotion→anxiety	I cannot go over my predefined risk level.	Follow the rules of your trading plan regarding this scenario.

https://www.fxstreet.com/education/how-to-stop-repeating-the-same-trading-mistakes-201901101341

8 - Scandinavian Capital Markets Follow

Trading Proficiency Requires Time & Effort

EDUCATION | 9/13/2019 7:41:03 AM GMT Hi Dave,

D. Floyd

I have been following your content for a while and am an active Real Vision subscriber. I am wondering if you could point me in the right direction to gain trading education (as a novice) from ground zero to learn best practices. I am weary of taking a course if you could advise a better method. Do you have a good education program in mind.

All the best,

Scott C. – Calgary Canada

Scott,

Thanks for the question.

There can be little doubt in my mind that the whole 'trading education/trading educator' business is largely a joke.

The fact is, no trading approach can be boiled down into a set of DVD's, weekend seminar or the like. Add to that the fact that the majority of 'trading educators' are largely unqualified.

Trading is a journey and takes lots of time and effort. Sure, you need a starting point and that usually involves getting some framework for understanding how trades are identified and executed. The challenge is being able to do/learn that in real-time each day, each week etc etc.

While I have been in the business for 20+ years, I still learn a great deal from some of the research I take in each day. My Bloomberg Terminal is a great example. Yes, there is a lot of information on it, but in time you can find the key pieces of information and insights that really help you build your basis for taking trades. I also strongly suggest that you not get too myopic in terms of your analysis. Technical analysis is a robust approach, but I prefer combining my technical insights with data from Bloomberg (lots of options data) as well as quantitative research from the team at Nautilus Capital.

You asked me directly and will give you my answer. When looking to outside sources, make sure they can string together the

bullet points below. If not, don't waste your time.

How are they interpreting the market

What key price levels or asset class movements will trigger a possible set-up

A daily review of what was stated in the previous days and how it builds on where we are now.

Contrary to popular belief, there is no 'Trade of The Day'. For the true trading professional there is an ongoing narrative within the major asset classes and a handful of FX pairs/crosses.

Price forecasts with clear levels where trades are proven invalid or at levels where booking profits makes sense.

Staying with that narrative day in and day out allows for deeper insights and allows me to anticipate market movements versus reacting to them.

So, in some sense, there is trading education, but only the form of a virtual apprenticeship. Aspiring carpenters don't learn how to be a master carpenter at a weekend course. However, they can learn it from hanging out in the workshop with a professional for years. Trading is no different.

Hope that helps. Dave

https://www.fxstreet.com/education/trading-proficiency-requires-time-effort-201909130741

ثالثاً – الاقتصادات العربية:

9 - برنامج تمويلي وضمانات ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المصدر: أبوظبي – البيان، 03 :يونيو 2021

أعلن مصرف الإمارات للتنمية، المملوك بالكامل لحكومة الإمارات، توقيع مذكرة تفاهم مع بنك دبي التجاري لتقديم برامج ضمانات ائتمانية وإقراض مشترك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات.

وتعدّ المذكرة جزءاً من التزام مصرف الإمارات للتنمية بدعم أهداف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، التي تركز على دعم بيئة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة، بالإضافة إلى تحسين مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي.

وقّع المذكرة أحمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية، والدكتور بيرند فان ليندر، الرئيس التنفيذي لبنك دبي التجاري. وبموجب المذكرة، سيقدم المصرف برنامج الإقراض المشترك والضمانات الائتمانية إلى عملاء بنك دبي التجاري من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبمقتضى المذكرة، يمكن لبنك دبي التجاري تقديم تمويل يصل إلى 10 ملايين درهم للشركات الصغيرة أو المتوسطة، على أن تكون 50% من قيمة التسهيلات بضمانة أو إقراض مشترك من مصرف الإمارات للتنمية.

وسيزوّد البنك الشركات الصغيرة بحساب تجاري رقمي، يمكّن للعملاء

تفعليه واستخدامه رقمياً في أي وقت بشكل سلس. كما سيقدم مجموعة واسعة من القروض أبرزها تمويل التجارة ورأس المال التشغيلي والقروض مقابل ضمان مستحقات المشتريات على أجهزة الدفع إضافة إلى حلول الإقراض المرتبطة بالأصول.

ويهدف البرنامج أيضاً إلى دعم المواطنين في تأسيس شركاتهم الناشئة من خلال تقديم تسهيلات تمويلية تصل إلى مليون درهم، ويكون 60% من هذا المبلغ إما بضمانة أو إقراض مشترك من مصرف الإمارات للتنمية.

https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-06-03-1.4177769

10 - خلاف السعودية - الإمارات النفطي وملامح مرحلة جديدة

ما هي عناصر الخلاف السعودي الاماراتي الذي برز إلى العلن بصورة واضحة، بعدما ظل مكتوماً لسنوات؟ في هذا النص بعض أبرزها.

2021-07-14

السر سيد أحمد، كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

مصفاة راس تنورة، السعودية.

في العام 1998، احتفلت شركة أرامكو السعودية بافتتاح حقل الشيبة الذي ينتج نفطاً خفيفاً، ومن ثم يعزز من قدرات السعودية التصديرية. انتهزت أرامكو الفرصة لتحدِّث الحضور من الضيوف عن التحديات اللوجستية التي شكّلها إنجاز هذا المشروع في منطقة الربع الخالي، بعد ثلاثين عاماً من اكتشاف هذا الحقل، إذ جرى العمل لإزاحة الكثبان الرملية التي ترتفع قرابة الألف قدم، كما تتعرض المنطقة إلى رياح تهب بسرعة

50 ميلاً في الساعة، وإلى درجة حرارة تصل إلى 50 درجة.

على إن الذي لفت الأنظار فعلاً في ذلك الاحتفال كان غياب وفد يمثل دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من حضور بقية وزراء النفط في دول مجلس التعاون الخليجي. الغياب الإماراتي كان مبرراً من وجهة نظرها بأن المنطقة التي يقع فيها حقل الشيبة لا تزال متنازعاً عليها مع السعودية.

الخلافات الخليجية على الحدود، وغيرها من قضايا سياسية واقتصادية، كانت موجودة على الدوام. لكن العواصم الخليجية نجحت في إخفائها والتقليل منها، خاصةً بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي استفاد من التقارب الاجتماعي والاقتصادي لتمتين نسيج التعاون السياسي بين الدول الست. ثم جاءت أسباب وأحداث كبرى، لعل آخرها ثورات الربيع العربي، فضعف الدور القيادي المشرقي المعروف لمصر وسوريا والعراق، مما خلق حالة من الفراغ سعت الدول الخليجية، خاصة الإمارات، إلى ملئه. وهو ما برز في تحركاتها الإقليمية التي تمددت من ليبيا إلى سواحل البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي.

مقالات ذات صلة

الإمارات تسحب قواتها من اليمن... وقد تبقى فيها!

وبرز خلال هذه الفترة تحالف سعودي – إماراتي، خاصة بعد تولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان السلطة الفعلية، وهو الذي وضع يده في يد ولي العهد في الإمارات محمد بن زايد، ووصل الأمر إلى مرحلة من التخطيط الاستراتيجي بين البلدين لتمتين العلاقات بينهما، وتنسيق جهود علاقاتهما الثنائية والإقليمية والدولية.

ضعف الدور القيادي المشرقي المعروف لمصر وسوريا والعراق، الذي تسببت به عوامل متعددة، خلق حالة من الفراغ سعت الدول الخليجية، وخاصة الإمارات، إلى ملئه.

ومثلما كان تدخلهما في اليمن العلامة الأبرز على هذا التنسيق، فسياق هذا التدخل وما صاحبه كانت مؤشرات على المتاعب والتشقق في هذا التحالف الذي بدأت سبحته تكرُّ بانتظام في الميدان السياسي، مع تباين النظر إلى العلاقة مع قطر مثلاً أو تكييف العلاقة مع إسرائيل. على إن مجال الخلاف الذي ستكون له تبعاته داخلياً فهو ذاك المتعلق بالجانب الاقتصادي. وقد طلبت السعودية من الشركات الأجنبية التي ترغب في استمرار عملها، والحصول على مشاريع من الحكومة السعودية، أن تنقل رئاسة تلك الشركات إلى الرياض، وفي هذا استهداف واضح للإمارات، وخاصة دبي التي أصبحت وجهة هذه الشركات بحكم البيئة التي وفرتها لها، والتي جعلتها تتحرك في المنطقة انطلاقاً من قواعدها في دبي.

...والجبهة النفطية

مجال الخلاف الذي برز إلى العلن بصورة واضحة هو ذاك المتعلق بالتحركات على الجبهة النفطية، وتحديداً إدارة أوبك للسوق النفطية. الخلاف في جانب منه إشارةٌ إلى أن الإمارات تعبت من التقيّد باتفاق خفض الإنتاج المستمر منذ العام 2016، وهي تريد إعادة النظر في الحصة المخصصة لها، وذلك على أساس أنها تمكنت من رفع طاقتها الإنتاجية إلى قرابة 4 مليون برميل يومياً، وتخطط أن تصل بها إلى 5 ملايين برميل في المستقبل القريب. وهي لا تحتاج فقط إلى استغلال هذه

الطاقة التي صرفت من أجلها أموالاً طائلة، وإنما ترغب في استخدام عوائد مبيعاتها النفطية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، والاستعداد لتبعات إجراءات اتفاقية باريس للتغير المناخي التي تستهدف تقليل الانبعاثات، مع كل النتائج على مجمل الصناعة النفطية سواء في الإمارات أو غيرها.

مقالات ذات صلة

الصناعة النفطية في انتظار تحرير شهادة الوفاة؟

خيبة م ب س الاقتصادية

وفي هذا الإطار، يدخل عامل الزمن الذي أصبح يلعب دوراً ضاغطاً، خاصةً فيما يتعلق بالسياسات التنفيذية لتحويل القاعدة الاقتصادية من الاعتماد على النفط. فوفقاً لمختلف السيناريوهات من الوكالة الدولية للطاقة وأوبك نفسها، فإن حجم الطلب الذي بلغ 100 مليون برميل يومياً قبل جائحة الكورونا يتوقع له أن يتراوح بين 105 مليون إلى 85 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 وأن يستمر في التراجع بعدها.

أدى الموقف الإماراتي المطالب بزيادة الانتاج الى تعليق اجتماع أوبك بلس الذي كانت وشيكاً من دون موعد ثانٍ مقرر، وتسبب بارتفاع الأسعار لبعض الوقت..

وعليه سيكون التنافس شديداً بين المنتجين في الحصول على حصة أكبر، وهو ما يرشح كلاً من الرياض وموسكو للاستمرار في قيادة السوق، ومن ثم الحصول على حصة أكبر من باب تحالفهما وقدراتهما الإنتاجية العالية، ووضعهما السياسي كلٌّ في مجاله. وفي الحسابات الإماراتية ومن خلفها الخليجية عموماً إن وحدة الموقف الخليجي التي ميزت فترة طويلة من التاريخ السياسي والنفطي تحديداً تحتاج إلى إعادة نظر،

بدأتها قطر في واقع الأمر عندما انسحبت من أوبك قبل عامين، وكان من بين الأسباب التي ذكرتها، هيمنة الرياض وموسكو على القرار في المنظمة.

كما يبرز ميدان الطاقة الهيدروجينية الزرقاء كميدان محتمل للتنافس بين أبوظبي والرياض. ولدى شركتيهما أرامكو وأدنوك خطط طموحة للاستثمار في هذا المجال الذي يعوض عن الوقود الأحفوري. ويظهر ذلك في الاتفاقيات التي تعمل الشركتان على إبرامها مع كبريات الشركات العالمية الناشطة في هذا الميدان، بل والسعي الحثيث لإبرام اتفاقيات إمدادات مبكرة مع زبائن محتملين مثل الهند.

مثلما كان تدخل السعودية والامارات في اليمن العلامة الأبرز على التنسيق بينهما، فسياق هذا التدخل وما صاحبه كانت مؤشرات على المتاعب والتشقق في هذا التحالف الذي بدأت سبحته تكرُّ بانتظام في الميدان السياسي، مع تباين النظر إلى العلاقة مع قطر مثلاً أو تكييف العلاقة مع إسرائيل..

الكثير من المراقبين يتحدثون عن أن خطوة الإمارات المقبلة ستذهب إلى آخر الشوط في إطار رؤيتها للاستفادة القصوى من مواردها النفطية، في إطار الوقت المحدود قبل غروب شمس الوقود الأحفوري، وأن تنسحب من أوبك كذلك. التسريبات الصحافية تشير إلى أن هذا الخيار تم تداوله ولو أنه لم يتبلور بعد، وإن هناك بعض المراحل التي تحتاج الإمارات إلى قطعها قبل الخروج من أوبك التي اكتسبت عضويتها في العام 1967، وظلت منذ ذلك الوقت أحد الأعضاء الفاعلين فيها، خاصةً في حقبة السبعينيات الفائتة عندما توهجت المنظمة إبّان فترة ارتفاع الأسعار،

والحديث عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي فتحت أوبك الطريق إليه.

ملامح مرحلة جديدة

الخطوة الإماراتية التي أدت إلى تعليق اجتماعات أوبك الأخيرة، ومن ثم إلى ارتفاع في أسعار النفط وصل إلى أعلى معدل له في غضون ثلاث سنوات، ثم تراجعه بعد ذلك، تتجاوز الخلافات المعهودة في أوبك، إذ تدخل في مرحلة جديدة بدأت ملامحها ترتسم في الأفق.

فمن ناحية، ظلت هناك خلافات بين تبني استراتيجية تقوم على فكرة زيادة نصيب المنظمة في السوق بغض النظر عن الأسعار، وذلك مقابل النظرية المعاكسة التي ترى أنه من الأفضل الحصول على أسعار عالية وتقييد الإنتاج خاصةً والنفط من السلع الناضبة.

طلبت السعودية من الشركات الأجنبية التي ترغب في استمرار عملها، والحصول على مشاريع من الحكومة السعودية، أن تنقل رئاسة تلك الشركات إلى الرياض، وفي هذا استهداف واضح للإمارات، وخاصة دبي التي أصبحت وجهة هذه الشركات بحكم البيئة التي وفرتها لها، والتي جعلتها تتحرك في المنطقة انطلاقاً من قواعدها في دبي .

ويتم هذا الجدل في إطار تقسيم آخر بين الدول الأعضاء في أوبك. فهناك الدول ذات الاحتياطيات الضخمة لكنها قليلة السكان في الوقت ذاته، كالدول الخليجية، وبالتالي فمن مصلحتها الإبقاء على الأسعار معتدلة لضمان أن يستمر العالم في الاعتماد على النفط إلى أطول فترة ممكنة، وألا يدفعه تصاعد الأسعار إلى البحث عن بدائل. ثم هناك المجموعة الأخرى ذات الكثافة السكانية العالية، والتي يتلازم معها أحياناً

احتياطيات نفطية أقل، وبالتالي فمن مصلحتها الحصول على أعلى سعر ممكن للبرميل لمقابلة احتياجاتها المالية المتصاعدة. وبما أن احتياطيّاتها أقل، فهي تفضل أن تحصل على نصيبها قبل أن يتغير المشهد النفطي لغير صالحها.

الخطوة الإماراتية تشير بوضوح إلى تغيير في التوجه، إذ أصبح الجميع في مرمى تهديد أن الوقود الأحفوري في طريقه إلى الخروج من دائرة النشاط الاقتصادي، طال الزمن أم قصر. وما حديث الإمارات عن أنها تود استغلال قدراتها النفطية لدعم برنامجها لتنويع قاعدتها الاقتصادية إلا دليل على هذا. خاصةً مع تنامي الحركات المختلفة المهتمة بقضايا التغير المناخي والدور السلبي الذي يلعبه النفط والوقود الأحفوري عموماً في هذا المجال، وخروجها إلى الفضاء العام بعد أن كانت محصورة في الدوائر الأكاديمية وتلك التي تهم المختصين فقط.

مقالات ذات صلة

قرنان على "معاهدة السلام العامة" في الخليج

ثم إن فترة الثلاثين عاماً المخصصة لاتفاقية باريس للتغير المناخي لا تعتبر شيئاً في تاريخ الشعوب، خاصةً مع ما تتطلبه من تغيرات في التركيبة الاقتصادية من خلال سياسات وإجراءات تتسارع وتتمدد كل يوم بقوة الدفع الذاتي الذي تولده هذه السياسات، وما يصحبها من تنوير سياسي وإعلامي يصبح في حد ذاته أحد العوامل الدافعة إلى مزيد من السياسات الهادفة إلى تقليص استخدامات الوقود الأحفوري .

/https://assafirarabi.com/ar/39165

11 - سراب الإصلاح في بلدان الخليج العربي

فرض نظام الضريبة غير المباشرة وتقليص الإنفاق الحكومي تدابير غير معتادة لمواجهة الأزمات الإقتصادية في بلدان الخليج، ولعلها تشير الى أن الأوضاع الإقتصادية في المنطقة لن تتحسن في المستقبل المنظور.. 15–02–2018

عبد الهادي خلف، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند . السويد، من البحرين

نضال خيري – فلسطين

في قمة الرياض التي إنعقدت في نهاية 2015، إتفقت بلدان مجلس التعاون الخليجي على إصدار "الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة" على أن يقوم كل بلد خليجي "باتخاذ الإجراءات الداخلية لإصدار القانون المحلي والسياسات والإجراءات اللازمة لتطبيق الضريبة بهدف وضع أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ". وفي بداية هذه السنة بدأ ت كلٌ من السعودية والبحرين والإمارات بفرض ضريبة القيمة المضافة بينما أعلنت قطر وسلطنة عُمان والكويت عن تأجيل العمل بالإتفاقية التي ستؤدي الى فرض ضريبة بنسبة 5 في المئة على عشرات البضائع والخدمات، بما فيها الوقود والمواد الغذائية والملابس وفواتير إستهلاك المياه والكهرباء.

خروج على السيناريو المعتاد

يواجه المسئولون الخليجيون في البلدان التي طبقت الإتفاقية أو التي ستطبقها في المستقبل صعوبات ملحوظة في تسويق فرض ضريبة القيمة

المضافة وما سيليها من ضرائب مباشرة وغير مباشرة. أغلب التبريرات تشير إلى ما ستوفره الضريبة من موارد مالية إضافية للخزينة الحكومية لتغطية "العجز الناجم عن إنخفاض سعر النفط". إلا إن أكثر التوقعات تفاؤلاً يقدم أرقاماً يمكن تعويضها بمراقبة ما يستنزفه الفساد المستشري في أجهزة الدولة، إن لم نقل بإقتطاع جزء من المخصصات الشهرية لأبناء وبنات العوائل الحاكمة لمجرد إنتمائهم لها.

اقرأ أيضاً :الثروة الريعية في السعودية.. غزارة وسوء توزيع

من جانب آخر فإن فرض ضريبة القيمة المضافة وما سيليها هو جزءٌ مهمٌ من إلتزامات حكومات بلدان الخليج بالشروط التي يفرضها "صندوق النقد الدولي" الذي تشدّد تقاريره الدورية على ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات والسياسات الإقتصادية في هذه البلدان لمطابقتها مع تصورات الصندوق لمسار الإقتصاد العالمي. يأمل المسئولون الخليجيون بأن تسهم الإجراءات الأخيرة في إقناع إدارة الصندوق - بإعتبارها واجهة مهمة للقوى المهيمنة على الإقتصاد العالمي - بجدية نوايا الإصلاح لدى الحكومات الخليجية، وبأن خطط الإصلاح المعلنة ليست مجرد إجراءات مؤقتة في إنتظار الفرج بعودة أسعار النفط إلى الإرتفاع .

لا يبدو واقعياً التعويل على ما ستدره حصيلة ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الإجراءات الإقتصادية على خزينة الدولة. فالعوائد المالية من هذه الإجراءات تبقى محدودة وهامشية رغم إنها تقصم ظهور الفقراء. فبدون تغيير جدي في أساليب التصرف في موارد البلدان الخليجية وأساليب إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق الحكومي فيها، فلن تؤدي القرارات المعلنة إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية. وليس ثمة أمل في

إصلاح حين يكون من ضمن صلاحيات الأمير أو الملك أو السلطان أن يقرر شخصياً التصرف، ودون الرجوع إلى مؤسسات الدولة، في مليار دولار هنا أو عشرة مليارات هناك أو في مئات المليارات من الدولارات كما حدث عند زيارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى الرياض في أيار / مايو الماضي.

أغلب التبريرات تعتد بما ستوفره الضريبة من موارد مالية إضافية للخزينة الحكومية لتغطية "العجز الناجم عن إنخفاض سعر النفط". إلا إن أكثر التوقعات تفاؤلاً يقدم أرقاماً يمكن تعويضها بمراقبة ما يستنزفه الفساد المستشري في أجهزة الدولة، إن لم نقل بإقتطاع جزء من المخصصات الشهرية لأبناء وبنات العوائل الحاكمة لمجرد إنتمائهم لها.

يشكل البدء في تطبيق فرض نظام الضريبة غير المباشرة وغيرها من الإجراءات الأخيرة لتقليص الإنفاق الحكومي خروجاً عن السيناريو المعتاد في بلدان التعاون الخليجي في مواجهة الأزمات الإقتصادية الدورية. فحسب ذلك السيناريو تقوم السلطات الحكومية بالإعلان عن خطط لمعالجة الاخطار التي تتهدد الإقتصاد ولمواجهة التحديات الجدية التي يسببها إنخفاض سعر برميل النفط وعوائده .وحسب السيناريو ذاته لا تخلو تلك الإعلانات من الإشارة إلى هدفين إستراتيجيين يتكرران في كل مرة. الأول هو تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على النفط لتحاشي تبعات تقلبات سوق النفط العالمية. والثاني هو إصلاح سوق العمل وإنهاء مشكلاته البنيوية بما فيها البطالة المزمنة بين المواطنين، والمترافقة مع إعتماد أغلب قطاعات السوق على العمالة المهاجرة. وحسب السيناريو المعتاد، تعود الأمور إلى ما كانت عليه بعد أن يعود سعر

البرميل إلى الإرتفاع. عندها، وحسب المعتاد، تنتقل الإعلانات عن الإصلاحات الإقتصادية والسياسية إلى الأرشيف. ولعل هذا هو ما أشارت إليه المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، في خطابها أمام "منتدى المالية العامة في الدول العربية (دبي، 10 شباط / فبراير 2018) الذي إنتقدت فيه الإجراءات الإصلاحية "المؤقتة وغير الدائمة" التي تتخذها الحكومات.

إتخذت السلطات السعودية عدداً من الإجراءات لتغطية عجز الميزانية ولتمويل الحرب اليمنية، ولعل أخطرها سحب أكثر من 243 مليار دولار من الصندوق السيادي لمؤسسة النقد السعودي. أدت السحوبات المتتالية حتى الآن إلى إنخفاض قيمة ذلك الصندوق من 737 مليار دولار في منتصف 2014 إلى 494 مليار دولار في مطلع 2018..

يشير الإتفاق على فرض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الإجراءات الإقتصادية إلى إقتناع متأخر لدى المسئولين بأن الأوضاع الإقتصادية في المنطقة لن تتحسن في المستقبل المنظور. وإنهم لا يستطيعون التعويل على إحتمال إرتفاع سعر برميل النفط للخروج من الأزمة الإقتصادية المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات ، أي منذ إنخفاض سعر البرميل إلى أقل من خمسين دولار في بداية 2015 . نعم، وصل سعر برميل النفط في سنوات سابقة إلى أقل من خمسين دولاراً بكثير. إلا إنها كانت فترات مؤقتة كان يمكن للسلطات أن تتعايش معها عن طريق الإستدانة من السوق الداخلية أو الخارجية في إنتظار أن تؤدي تقلبات السوق النفطية إلى عودة سعر البرميل إلى الإرتفاع. لم يعد ذلك محتملاً مع تزايد بدائل النفط الخام بما فيها الغاز الصخري.

وفوق ذلك، كانت الإلتزامات المالية للدول الخليجية داخلياً وخارجياً أقل بكثير مما هي عليه الآن. وتكفي هنا الإشارة إلى تصاعد الإنفاق الخليجي في المجالين الأمني والعسكري وما يستنزفه الفساد، سواء ذاك الذي ترعاه السلطة الحاكمة أو ذاك الآخر الذي تتغاضى عنه.

التعايش مع عجز الميزانية

إستناداً إلى تقديرات مختلفة، من الممكن إفتراض إن سعر التعادل للموازنة العامة (2017) في بلدان الخليج يتراوح بين 64 دولار للبرميل في الكويت و68 دولار في قطر و77 دولار في الإمارات و 104 دولار في السعودية و 106 دولار في عُمان و132 دولار في البحرين. أي أن جميع هذه البلد ان تحتاج من أجل تمويل إنفاقها الحالي إلى أن يرتفع سعر بيع البرميل الواحد إلى أكثر مما هو عليه الآن. وهي لهذا تلجأ إلى مختلف الحلول المالية المتاحة لتغطية العجز في ميزانيتها. أغلب الحلول المعتادة قصيرة المدى وتتضمن الإستدانة من السوق المحلية والخارجية والسحب من الصناديق السيادية وتسييل الإستثمارات. ففي السعودية، على سبيل المثال، تضاعفت قيمة الدَين العام تسع مرات خلال السنوات بين 2014 و2017. وتشير وثائق وزارة المالية السعودية إلى توقعَين يستحقان الاهتمام. الأول هو إستمرار العجز السنوي في الميزانية السعودية حتى حلول العام 2022 . أما الثاني فهو إستمرار تزايد الدَين العام ليصل إلى 227 مليار دولار في العام نفسه.

لقد إتخذت السلطات السعودية عدداً من الإجراءات لتغطية عجز الميزانية ولتمويل الحرب اليمنية. ولعل أخطر ما تضمنته هذه الإجراءات

هو سحب أكثر من 243 مليار دولار من الصندوق السيادي لمؤسسة النقد السعودي. حتى الآن أدت السحوبات المتتالية إلى إنخفاض قيمة ذلك الصندوق السيادي من 737 مليار دولار في منتصف 2014 إلى 494 مليار دولار في كانون الثاني / يناير 2018 . ثمة حاجة لعدم المرور سريعاً عند هذه الأرقام. فمبلغ 243 مليار دولار التي سحبته السلطات السعودية . وخاصة منذ مجيء الملك سلمان إلى الحكم . يزيد على أكثر من ضعف مجموع المبالغ المخصصة في الميزانية السعودية الأخيرة (2018) للإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية والخدمات البلدية مجتمعة. بل هو مبلغ يقف في موازاة ما يمكن واقعياً تحصيله من بيع الحصة المقررة من أسهم شركة أرامكو لتمويل "رؤية 2030."

https://assafirarabi.com/ar/19033/2018/02/15/%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d9%84%d8%af%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d9%84%d9%8a%d8%ac-/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a

12 - الصناعة النفطية في انتظار تحرير شهادة الوفاة؟

بدأت تبرز ظاهرة أن معظم دخل الشركات النفطية يعود إلى أنشطة غير نفطية! وهذه الشركات تستثمر اليوم في مجالات الطاقة المتجددة.

2020-11-19

السر سيد أحمد، كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

وسيم المرزوقي – سوريا

يعتبر المسح الإحصائي السنوي الذي تصدره شركة "بريتش بتروليوم"

(بي.بي) بصورة منتظمة منذ العام 1952، من الوثائق البارزة والمهمة التي يتابعها المهتمون بتطورات الصناعة النفطية حول العالم، لما تحتويه من معلومات وأرقام توفر الأساس لأي تحليلات أو تطورات تتعلق بالسوق النفطية.

الطبعة الجديدة من هذا المسح التي صدرت هذا العام في حزيران/ يونيو الماضي، حملت نقلة نوعية تمثلت في أن "بي. بي" تحدثت لأول مرة عن أن الصناعة النفطية في طريقها لتبلغ الذروة. وتعبير ذروة النفط، صكه الجيولوجي الأمريكي كنغ هيوبرت معتمداً على أبحاثه، ويعتبر أنه مع استمرار استهلاك هذه السلعة الناضبة، فإنه سيأتي الوقت الذي لا تتوفر فيه الإمدادات الكافية لتلبية الطلب المتنامي، وهي المرحلة التي أطلق عليها "ذروة النفط."

على أن ذروة النفط في مفهوم "بي.بي" تستند إلى ضعف الطلب، أي عكس ما كان يبشر به هيوبرت والقائم على شح الامدادات، بل ونضوبها من مناطق الإنتاج. وفي تقدير "بي.بي" أن عامل فيروس الكورونا أسهم في التسريع بتحطم الطلب، الذي يبدو أنه وصل قمته مع بلوغ حجم الاستهلاك حول العالم 100 مليون برميل يومياً، وأنه سيكون في حالة تراجع يمكن أن تصل إلى ما نسبته ثلاثة أرباع هذا الرقم، ليستقر عند 25 مليون برميل بحلول العام 2050. وتحديد هذا العام مهم لجهة أنه يشكل علامةً فارقة، إذ حددته اتفاقية باريس للمناخ لخفض معدلات الانبعاثات الحرارية حول العالم. وهذا هو العامل الرئيسي الذي أصبح يشكل عنصر ضغطٍ، تجاوز الاجتماعات المغلقة للعلماء والأكاديميين ليصبح موضوع التغير المناخي قضيةً مطروحة في الفضاء

الكبير، بل ويصبح مادة في الجدل السياسي والانتخابي كما هو الحال في الولايات المتحدة مثلاً، وفي اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات النفطية. فهي باختصار أصبحت قضية رأي عام مطروحة في كل مكان، الأمر الذي دفع بمختلف المؤسسات من حكومات وشركات إلى أخذها بالاعتبار، والتصرف حيالها بصورة ما.

مراحل الانتقال

في بريطانيا مثلاً قام رئيس الوزراء بوريس جونسون بتقديم الموعد الذي سيمنع فيه بيع السيارات التي تسير بالوقود الأحفوري بخمس سنوات، وذلك ابتداءً من العام 2030، علماً أنه في شباط/ فبراير المنصرم تمّ تقديم الموعد من 2040 إلى 2035.

مقالات ذات صلة

أوبك في زمن الكورونا

أما الشركات النفطية، فقد بدأت تتواتر الخطوات التي تتخذها لمرحلة الانتقال من التركيز على الأنشطة في مجال الوقود الأحفوري إلى ميادين الطاقة المتجددة، وهي عملية ستكلف أموالاً ضخمة قدرت بحوالي 15 تريليون دولار على مدى ثلاثة العقود المقبلة، ولتغطي مختلف الميادين خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتسريع في إنتاج السيارات الكهربائية، وزيادة اعتماد الشاحنات على الوقود الهيدروجيني، والتحول إلى وقود الطائرات الأخضر. وتشير إحدى الأوراق التي قامت بإعدادها "شركة رايستاد للدراسات" إلى أن قائمة من الشركات الكبرى تضم أكسون/موبيل، رويال دتش شل، شيفرون، توتال، أيني، وبي.بي، تخطط لبيع أصول تبلغ قيمتها 100 مليار دولار حول العالم، وذلك في خطوة

استراتيجية لمواجهة تحديات عمليات التغير المناخي، والانتقال إلى مشروعات الطاقة المتجددة. وأصبحت هذه القضايا تتصدر اجتماعات مجالس الإدارات. وفي هذا الإطار سيتم التخلي عن أصول تشكل نحو 68 مليار برميل نفط مكافئ، كما سيتم التخلي عن إنفاق مبلغ 20 مليار دولار في العام المقبل كانت مخصصةً لبعض المشروعات، وكل ذلك في إطار الإعداد لمرحلة الوصول إلى الصفر فيما يتعلق بالانبعاثات الحرارية.

"ذروة النفط" في مفهوم شركة بريتش بتروليوم، التي تُصْدِر منذ 1952 تقريراً سنوياً للمسح الإحصائي، يستند إلى ضعف الطلب، أي عكس ما كان يبشر به الجيولوجي الأمريكي هيوبرت الذي صاغ المفهوم، ويعتبره قائماً على شح الامدادات، بل ونضوبها من مناطق الإنتاج.

يبلغ حالياً حجم الاستهلاك حول العالم 100 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يكون في حالة تراجع يمكن أن تصل إلى ما نسبته ثلاثة أرباع هذا الرقم، ليستقر عند 25 مليون برميل بحلول العام 2050. وتحديد هذا العام مهم، إذ حددته اتفاقية باريس للمناخ لخفض معدلات الانبعاثات الحرارية حول العالم.

شركة "بي.بي" مثلاً ستقوم بتقليص أنشطتها في مجال مشروعات الوقود الأحفوري بنسبة 40 في المئة وترفع حجم استثماراتها في ميادين الطاقة المتجددة من الرياح والشمس إلى خمسة مليارات دولار سنوياً، من 500 مليون فقط في السابق. أما رصيفتها شركة شل، فقد قررت إغلاق مصفاة التكرير التابعة لها في نيو أورليانز، التي ظلت عاملة لفترة 53 عاماً، وذلك في إطار استراتيجيتها العامة لتقليص حجم أنشطتها في

مجال الوقود الأحفوري، وهي تتضمن في جانب منها خفض عدد المصافي التابعة لها من 14 إلى 6، وأن تلك التي ستبقى ستكون مجمّعات متكاملة تضم معامل للبتروكيماويات. وفي هذا الإطار بدأت تبرز ظاهرة أن معظم دخل الشركات النفطية يعود إلى أنشطة غير نفطية.

ومثال آخر: شركة فيتول العاملة في مجال تجارة النفط بيعاً وشراءً في حدود 8 ملايين برميل نفط يومياً، لكن الشركة أصبحت تتجه في الآونة الأخيرة إلى العمل في مجال السيارات المستعملة، وذلك استناداً إلى دراسة داخلية قامت بها، ووجدت أن الطلب على النفط سيبلغ ذروته بحلول العام 2030، الأمر الذي سيفرض عليها البحث عن ميدان جديد لنشاطها الاقتصادي.

مقالات ذات صلة

هل يتجه عصر النفط إلى الغروب؟

على أن أحوال شركة أكسون/موبيل تشير إلى المستقبل القاتم الذي ينتظر الصناعة النفطية. فهذه الشركة كانت تعتبر الأكبر في العالم من ناحية القيمة السوقية للشركات المطروحة أسهمها في البورصات. بل وفي فترة من الفترات، كانت تملك عدداً من ناقلات النفط يتجاوز ما لدى الاتحاد السوفياتي، ثاني القطبين الرئيسيين في العالم وقتها. مؤخراً أعلنت الشركة ولأول مرة منذ 38 عاماً أنها لن تزيد في دفعياتها لحمَلة أسهمها، بعد إعلان نتائج الربع الثالث من هذا العام التي جاءت مخيبة للآمال. وكان من معالم الأداء الضعيف للشركة التخلص من 14 ألف وظيفة، بل وتمّ سحب أسهم الشركة من مؤشر داو جونز الصناعي، وذلك للمرة الأولى منذ قرابة مئة العام.

بدأت الشركات النفطية تستعد لمرحلة الانتقال من التركيز على الأنشطة في مجال الوقود الأحفوري إلى ميادين الطاقة المتجددة، وهي عملية ستكلف أموالاً ضخمة قدرت بحوالي 15 تريليون دولار على مدى الثلاثة عقود المقبلة، وتغطي مختلف الميادين، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتسريع في إنتاج السيارات الكهربائية..

الشركات النفطية الأوروبية كانت الاكثر استعداداً وبذلاً للجهد في الاستجابة لهذه المتغيرات والعمل على التحول إلى ميادين الطاقة المتجددة، عكس رصيفاتها الأمريكية التي وجدت في قرار إدارة ترمب الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ما يعطيها وقتاً إضافياً، لكن عودة الديمقراطيين إلى الحكم سيضعها تحت ضغوط جديدة.

نبوءة اليماني

يبقى السؤال الأكبر يتعلق بالشركات النفطية الوطنية في الدول المنتجة، خاصة الخليجية منها، التي تملك احتياطيات نفطية ضخمة من الوقود الأحفوري وفرت الأساس الاقتصادي لأنظمتها السياسية، ومخرجاً لبعضها عندما انهارت تجارة اللؤلؤ، عماد النشاط الاقتصادي وقتها.

مقالات ذات صلة

الرؤية الاقتصادية قصيرة النظر لأمير النفط

وتعطي المتاعب التي تمر بها شركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو) لمحةً عمّا ينتظر هذه الشركات ومن ورائها حكوماتها. فنتائج الربع الثالث لهذا العام توضح تراجع أرباح أرامكو بنحو 44 في المئة، إلى 11.7 مليار دولار، وذلك مقارنة بما كانت عليه قبل عام، أي في الربع الثالث من 2019. والمؤشرات القائمة على وضع العرض والطلب في السوق،

واستمرار المنتجين بقيادة السعودية وروسيا في برنامج الخفض المستمر، وبنجاح منذ أكثر من أربع سنوات، وبدون تحقيق اختراق يذكر فيما يتعلق بتحسين وضع الأسعار، يوضح أن نتائج الربع الأخير من هذا العام قد تكون أسوأ، إذ لا تزال الأسعار في حدود 40 دولاراً للبرميل، بينما ميزانية الدولة تمَّ وضعها على أساس سعر 50 دولاراً للبرميل، وبكل ما يعنيه ذلك من انعكاسات على مجمل الوضع الاقتصادي.

ها هو التاريخ يعيد نفسه بصورة أخرى، وتحقيقاً لنبوءة وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يماني الذي قال مرةً إن العصر الحجري لم ينتهِ لنقص في الحجارة، وهو ما يمكن أن يحدث للصناعة النفطية. وفي الحالة الراهنة للسوق، فقد أسهم عامل التقدم التقني عبر تقنية الحفر الهيدروليكي في فتح آفاق لاستخراج وإنتاج النفط والغاز الصخريين، ثم تراكمت تأثيرات التغير المناخي لتفرض على العالم اتخاذ خطوات محددة لمواجهة الانبعاثات الحرارية التي يلعب فيها الوقود الأحفوري دوراً مهماً بدأ ينعكس سلبياً على تجارة النفط. وأخيراً جاءت جائحة الكورونا، لتقوم بعملية تسريع تحطيم الطلب التي أطلقت عليها شركة بي.بي "ذروة النفط" في استخدام معاكس لما قصده مَن صك العبارة لأول مرة قبل أكثر من 70 عاماً متوقعاً نضوب امدادات النفط، بينما المؤشرات الحالية تنبئ بتخلي المستهلكين عن الوقود الأحفوري على الرغم من وجود 1.7 ترليون برميل في الاحتياطيات.

تعطي المتاعب التي تمر بها شركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو) لمحةً عمّا ينتظر هذه الشركات ومن ورائها حكوماتها. فنتائج الربع الثالث لهذا العام توضح تراجع أرباح أرامكو بنحو 44 في المئة، إلى 11.7

مليار دولار، وذلك مقارنة بما كانت عليه قبل عام.

واستبقت شركة "بي.بي" هذه التحولات بتغيير اسمها، وإعطاء دلالات للمرحلة الجديدة القائمة على إعادة اكتشاف نفسها ودورها، على الرغم من احتفاظها بالحرفين الأولين من اسمها الذي يعود إلى قرن ونصف من الزمان، فأصبحت "بي.بي" تعني Beyond Petroleum!

https://assafirarabi.com/ar/34338/2020/11/19/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%b8%d8%a7%d8%b1-/%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a9

13 - الرؤية الاقتصادية قصيرة النظر لأمير النفط

قال محمد بن سلمان عندما اطلق "رؤيته" بأنه يظن ان المملكة تستطيع العيش بدون نفط بحلول عام 2020..

موسى السادة، باحث من السعودية 06-10-2019

فيصل سمرا – السعودية

أحد أبرز العناوين البراقة التي استخدمها محمد بن سلمان في الحملة الإعلامية الموجهة للترويج لرؤيته هو "تنويع الإقتصاد"، معلناً عن بداية عصر جديد بعيداً عن الإعتماد الكلي على بيع النفط كمورد إقتصادي أول ويكاد يكون الوحيد لخزينة الدولة، ليصرح قبل أربع سنوات وهو غارق في خَيلائه بأنه يظن أن المملكة تستطيع العيش بدون نفط بحلول عام 2020.

إدمان النفط.. إدمان الدولار

اعتبر الأمير الشاب الاعتماد السعودي التام على موارد البترودولار بأنه إدمان على النفط، وبأن هذا الإدمان خطير جدا على السعوديين، وعليه فإن الحل هو في إيجاد موارد بديلة. ووفقاً له فإن هذه الإيرادات ترتكز على مصدري دخل هما الاستثمارات والرسوم والضرائب الحكومية.

أي أن التنويع الذي تطمح له "الرؤية "هو عبارة عن اجترار – على طريقة الإبل – لمليارات الدولارات القادمة من ريع البترودولار، لكن على شكل جباية من جيوب المواطنين والمقيمين أو عبر استثمارات خارجية أو داخلية أساسها التعامل بالدولار الأمريكي.

جرى الافتراض بأن هذه الإستثمارات ستتوفر عن طريق وعود أغدقت تدعو الى انشاء مشاريع كبرى) مدينة "نيوم "إحداها). وهي وعود فتحت بشكل مهول شهية كبريات الشركات الغربية متعددة الجنسيات. وهكذا ومع "الرؤية" الاميرية فإن الرأسمال الغربي يتوجه الى احتلال السوق السعودي مهدداً بالقضاء على المستثمرين الصغار داخل المملكة نفسها.

لا تتعلق خطة بن سلمان بدعم الصناعات الوطنية والإنتاج، بل بخلق واحات استثمارية مهيمَن عليها من قبل الدولار. أي أن التنوع المقصود هو من ريع البترودولار الى ريع الاستثمارات الرثة، المرتبطة بالمنظومة المالية العالمية.

يمكن أن تصبح الصورة في السعودية مشابهة لنظيراتها في مدن الخليج: حقوق مدنية وحريات شخصية للسياح والمقيمين القادمين من أوروبا وأمريكا، متشابكة مع تحرر نسبي بمنظر "حداثي" للطبقات المترفة من المواطنين وبعض المواطنات.

مشاريع التحرير والخصخصة ستسفر عن تغير كبير في دور السعودية ومكانتها، فهو كان يدور حول تصدير النفط وعلى ما يسمى بمحاربة الإرهاب. الجانب الأول وَهَن مع استخراج النفط الصخري بكثافة ويسر، وأصبح الدور الوظيفي للنفط السعودي هو خدمة مصالح الولايات المتحدة الامريكية عبر اللعب بالأسعار ومعادلات العرض والطلب، أما الثاني فهو الى ضمور مع اقصاء الوهابية والضخ السلفي الذي كان يعطي للإستخبارات السعودية أهمية بفعل قدرتها على التغلغل داخل الجماعات الإسلامية. ليصبح الدور الرئيسي للسعودية يتلخص في كونها واحة إستثمارية.

مقالات ذات صلة

هل يتجه عصر النفط إلى الغروب؟

التأجيل المتكرر في الاقدام على طرح أسهم الشركة الوطنية للنفط "أرامكو "في السوق، والمبالغات التي أحاط بها محمد بن سلمان هذه العملية كمصدر سريع لتوفير العملة الصعبة ("الدولار") والتي ستستخدم في تمويل المشاريع الجديدة، هو شكل التنويع الإقتصادي الذي يراد تطبيقه. لا يتعلق الأمر إذاً بدعم الصناعات الوطنية والإنتاج، بل بخلق واحات استثمارية مهيمَن عليها من قبل الدولار. أي ان التنوع المقصود هو من ريع البترودولار الى ريع الاستثمارات الرثة، المرتبطة بالمنظومة المالية العالمية.. بشكل ناسخ لنموذج محمد بن راشد في دبي الذي هوى مع أول ازمة مالية عاشها في عام 2008 ونجا عبر الحماية البترودولارية من أبوظبي.

عقلية "البرجوازية" الخليجية

تنطلق العقلية "البرجوازية" الخليجية – كغيرها لكثير من "برجوازيات" عالم الجنوب – من تسليم تام بدورها الهامشي في التاريخ أمام المركز الغربي، وأقصى محاولة لإعادة التموضع لا تتعدى كونها تسلقاً من داخل هذه التراتبية نفسها. وأما منظور التطور والتقدم فمرهون بنظرة الغرب لها، والتأكيد على الحفاظ على مصالحه، سواء كمستثمرين أو كمستهلكين. ولهذا توجه "الإصلاحات" التي تنوي اتباعها والدعاية المصاحبة لها الى الجمهور الغربي مباشرة، بل تفصّل القوانين المحلية على مقاسهم. فتعلن السلطات السعودية مثلا وضمن خططها "التنويعية" للإقتصاد عن بدء العمل بالتأشيرات السياحية لرعايا لدول الغربية حصراً، مع بعض الإستثناءات لدول آسيوية، وتتبع ذلك بترتيبات أولها اصدار قانون يسمح للمقيمات والسائحات بعدم ارتداء الحجاب والعباءة "شرط الحشمة"، بينما يظل خيار السعوديات خاضعاً لسلطة "الأسرة والمجتمع"، في محاولة لخلق مجالات عامة منفصلة، مقسمة طبقياً وهوياتياً.

ويمكن أن تصبح الصورة في السعودية مشابهة لنظيراتها في مدن الخليج: حقوق مدنية وحريات شخصية للسياح والمقيمين القادمين من أوروبا وأمريكا، متشابكة مع تحرر نسبي بمنظر "حداثي"، للطبقات المترفة من المواطنين وبعض المواطنات، مع الحرص على إبقاء البنى المحافظة والدينية تحكم الطبقات الدنيا (طالما لا قانون يحمي بل استنساب "العائلة والبيئة")، ثم وفي أسفل السلم طبقة عاملة وافدة منزوعة الحقوق وحتى الإنسانية.

إستهلاك مستدام

تقوم آلية الرؤية على زيادة فعالية دائرة الإستهلاك التي تعيشها شعوب الخليج. فالهدف هو اقامة بيئة تسرّع عمليات الشراء والبيع، وقد صرح مثلا مسؤول في وزارة التعليم السعودية بأن الوزارة تدرس حذف بعض التخصصات التي لا مستقبل لها في سوق العمل، أي ان التخصصات التي لا تؤهل مواطنين لهم مستقبل عمل تقني داخل منظومة السوق لا فائدة منها.

مقالات ذات صلة

الثروة الريعية في السعودية: غزارة وسوء توزيع

وهذا يؤبد الدور التاريخي للمواطن السعودي داخل المنظومة الرأسمالية العالمية: تصريف منتجات هذه المنظومة، واعادة أرباح تصدير النفط الى داخل السوق الخارجي من جديد على شكل عملية شراء منتجات. هي عملية إستهلاك مستدام، تنعكس على جوهر العلاقات الاجتماعية مع المحيط وتنزع انسانية المجتمع ونظرته لقضاياه وتلغي أي منطلقات غير مادية من وجدانه، من الإيثار والتضحية والكرم (الخصائص التي يفترض انها تكوينية هنا وما زال يُتغنّى بها)، فتعمق اغترابه عن نفسه..

https://assafirarabi.com/ar/27395/2019/10/06/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%82%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%b1-%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%8a%d8%b1-%d8%a7/

رابعاً - الاقتصاد السوري:

14 - الرئيس الأسد في كلمته بعد أداء القسم الدستوري: الوعي الشعبي هو المعيار الذي نقيس به مدى قدرتنا على التمييز بين الخيانة والوطنية وبين الثورة والإرهاب

2021-07-17 دمشق-سانا

أدى السيد الرئيس بشار الأسد القسم الدستوري رئيساً للجمهورية العربية السورية أمام رئيس وأعضاء مجلس الشعب وبحضور شخصيات سياسية وحزبية ودينية وإعلامية وعلمية وثقافية ورياضية وفنية واجتماعية وعائلات شهداء وجرحى ومتميزين ومتفوقين.

وقال الرئيس الأسد خلال كلمة بعد أداء القسم الدستوري: أحييكم تحية الوطن الراسخ في زمن السقوط.. الشامخ في زمن التهافت.. تحية الشعب الذي حمى وطنه بدمه وحمله أمانة في القلب والروح.

وأضاف الرئيس الأسد: برهنتم بوعيكم وانتمائكم الوطني أن الشعوب

لا تهون عزيمتها في الدفاع عن حقوقها مهما أعد المستعمرون من عدة .. أرادوها فوضى تحرق وطننا وأطلقتم بوحدتكم الوطنية رصاصة الرحمة على المشاريع التي استهدفت الوطن.

وأوضح الرئيس الأسد أنه في المراحل الأولى كان رهان الأعداء على خوفنا من الإرهاب وتحويل المواطن السوري إلى مرتزق يبيع وطنه، مؤكداً أن السوريين داخل وطنهم يزدادون تحديا وصلابة والذين خُطط لهم أن يكونوا ورقة ضد وطنهم تحولوا إلى رصيد له في الخارج يقدمون أنفسهم له في أوقات الحاجة.

وبين الرئيس الأسد أن الوعي الشعبي هو حصنكم وهو حصننا وهو المعيار الذي نقيس به مدى قدرتنا على تحدي الصعاب والتمييز بين الخيانة والوطنية وبين الثورة والإرهاب.

وأكد الرئيس الأسد أن استقرار المجتمع هو أولى المسلمات وكل ما يمس أمنه وأمانه مرفوض بشكل مطلق وأن أي مجتمع لا يكرس القيم ويحترمها لا يمكن أن يكون مجتمعاً مستقراً ومزدهراً.

وقال الرئيس الأسد: أكرر دعوتي لكل من غرر به وراهن على سقوط الوطن وعلى انهيار الدولة أن يعود إلى حضن الوطن لأن الرهانات سقطت وبقي الوطن.

وأشار سيادته إلى أن المرحلة القادمة في إطار الاستثمارات هي التركيز على الاستثمار في الطاقات البديلة وهو استثمار رابح ومجزٍ.

وأوضح الرئيس الأسد أن الشعب الذي خاض حرباً ضروساً واستعاد

معظم أراضيه بكل تأكيد قادر على بناء اقتصاده في أصعب الظروف وبنفس الإرادة والتصميم،مضيفاً: أثبتنا أننا شعب لا يُدجن وعيه وأن الشعوب العريقة تحيا في الواقع الحي لا في الواقع الافتراضي ولا تسقط في فخ الاستسلام المجاني.

وقال الرئيس الأسد: "نخسر عندما نصدق أن النأي بالنفس هو سياسة وأنه يقينا من شظايا الاضطراب في محيطنا وعندما نعتقد أن القضايا المحيطة بنا منعزلة عن قضيتنا ونربح عندما نفهم في العمق أن أقرب تلك القضايا إلينا هي قضية فلسطين"، مؤكداً أن قضية تحرير ما تبقى من أرضنا تبقى نصب أعيننا.. تحريرها من الإرهابيين ومن رعاتهم الأتراك والأمريكيين.

http://sana.sy/?p=1434477 يتبع...

15 - رحلة شائقة وممتعة إلى باريس الفاتنة

لمدة 15 يوما بما فيه السفر ذهاباً وأياباً والطعام والمنامة والحفلات بمبلغ 1150 ل س ألف ومائة وخمسون ليرة سورية فقط في عام 1951.

16 - خبير اقتصادي: زيادة الرواتب بلا جدوى ورفع أسعار المواد المدعومة يعني وجود هدر كبير

على الرغم من زيادة رواتب الموظفين بنسبة 50% والمتقاعدين بنسبة 40% إلا أن رفع أسعار المواد المدعومة أحدث ضجة كبيرة في الشارع السوري حيث اعتبر كثيرون أن ما أعطي لهم بيد أخذ باليد الأخرى، هذا بالنسبة إلى الموظف، أما باقي فئات المجتمع كيف سيكون حالهم!

وفي هذا الشأن أكد الخبير المصرفي عامر الياس شهدا أن كل القرارات الحكومية المتتالية لرفع الأسعار "مفتعلة" ألغت دور "الدولار" الذي كان يتحكم سابقاً برفع الأسعار في السوق وسببت هذه القرارات ارتفاعاً أكبر .

وتحدث شهدا للمشهد عن تبعات هذه الارتفاعات قائلاً: بأن ما صدر من قرارات يؤكد عدم معرفة الحكومة أو عدم إدراكها معاناة سورية من الركود التضخمي، وكان من المفترض أن لا ترفع أسعار المواد المدعومة بل كان يجب التوجه إلى إيجاد حلول لمشكلة التضخم الذي يذهب بالبلد إلى الانهيار الاقتصادي خاصة أن رفع سعر المازوت إلى 500 ليرة يعني أننا متجهون لنعي المنظومة الزراعية في سورية التي لم تقوى عليها العقوبات الأمريكية فيما قضت عليها قراراتنا وبفضل جهودنا الجبارة وعدم وجود سياسات سليمة.

الضربة القاضية برفع المازوت الذي سينعكس على المزارع وتراجع إنتاجه، لذلك علينا أن نجهز أنفسنا لاستيراد الخضار و الفواكه، وعليه فالقرار غير مناسب في هذا التوقيت وكان من الممكن تأجيله ولو تحملت الحكومة الضغوط المادية.

ويضيف شهدا إذا كان هدف الحكومة تعويض عجز الميزانية فليست

هذه الطريقة المناسبة، حيث يؤكد أن الوضع الحالي ناتج عن هدر أموال وليس استثمار وظف في مشاريع تحقق نمواً اقتصادياً، وتساءل: أين ذهبت الـ 30 مليار ليرة سورية من شهادات الإيداع أين تم استثمارها؟ فهل يجوز أن تدخل البنوك وتشتري شهادات الإيداع بدون أن تكون موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحقق نمواً اقتصادياً من المفروض أن يسد عجز الموازنة، من هنا نتأكد أن الإدارة كانت ضعيفة على اعتبار أنها تعتمد على نظام استخدام التكنوقراط عبر تعيين أساتذة الجامعات وأصحاب الشهادات في مناصب كبيرة من وزراء ومدراء عامين ووزراء ومسؤولين والتي أثبتت فشلاً ذريعاً فالتجربة السورية في إدارة الاقتصاد والنقد والمال يلزمها خبرات وليس شهادات.

أما بالنسبة لزيادة الرواتب أضاف الخبير المصرفي: هل من المعقول بعد رفع الأسعار بنسبة 100 إلى 200 % أن تكون زيادة الرواتب فقط 50 %؟ لو لم ترفع لكان أفضل كونها ستؤدي إلى مزيد من التضخم، بالتالي فنحن مقبلون على الأسوأ، و أنا أرى أننا اليوم نعيش في بحبوحة ستتغير بعد ثلاثة أشهر ويصبح الوضع أسوأ من لبنان، و طالما يتم تعويض العجز من جيوب المواطنين لن ينفع لأن الموارد التي ستأتي من رفع الأسعار لن تسد العجز، وعليه الحل الوحيد عبر اعتماد الموازنة الصفرية وإلا على الدنيا السلام و سترتفع نسب الهجرة بشكل كبير من العقول والأطباء والمهندسين والكوادر التي تخرجت من جامعاتنا وسندفع الثمن كبيرا جداً، وعليه نقول أن رفع الأسعار ساهم بتنفيذ قانون قيصر بالشكل الأمثل.

المشهد أونلاين

17 - ايرادات فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدمشق خلال النصف الأول من العام الجاري

دمشق–سانا 15–07–2021

تجاوزت ايرادات فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدمشق خلال النصف الأول من العام الجاري 20ر13 مليار ليرة سورية. وبلغ عدد العمال المشتركين بالتأمينات للفترة نفسها 6409 من القطاع العام و7441 عاملا في القطاع الخاص و559 في القطاع المشترك. وبين مدير الفرع محمد فراس نبهان في تصريح لـ سانا أن إجمالي عدد العمال المسجلين في الفرع 307040 منهم 222284 في القطاع العام و78846 في القطاع الخاص و5910 عمال في القطاع المشترك.

ولفت نبهان إلى أنه تم منذ بداية العام الجاري حتى نهاية حزيران توجيه 4703 إنذارات بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات واتخاذ 810 قرارات حجز كما قام المفتشون والمراقبون التامينيون خلال الفترة نفسها بـ 1017 زيارة تفتيشية للمنشآت تم خلالها تسجيل 2074 عاملا في التأمينات.

وأشار نبهان إلى أن مديونية الفرع المترتبة على القطاع العام حتى نهاية العام الماضي تجاوزت 375ر30 مليار ليرة بينما بلغت قيمة مديونية الفرع المترتبة على القطاع الخاص حتى نهاية حزيران الماضي أكثر من 327ر6 مليارات ليرة ومنح الفرع 36 قرضا للمتقاعدين بقيمة تجاوزت الـ 23 مليون ليرة وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري.

وحول إصابات العمل المسجلة لدى الفرع بين نبهان أنها بلغت خلال

الفترة نفسها 70 والقيمة التعويضية المصروفة أكثر من 19 مليون ليرة.

وبلغت قيمة المعاشات التي صرفها الفرع خلال النصف الأول من العام الجاري للمتقاعدين "معاش شيخوخة" أكثر من 39ر20 مليار ليرة بينما بلغت قيمة باقي أنواع المعاشات المصروفة أكثر من 111ر5 مليارات تتوزع بين معاش وفاة إصابة ومعاش وفاة طبيعية ومعاش عجز إصابة ومعاش عجز طبيعي.

وتجاوزت قيمة التعويضات المرافقة للمعاشات المصروفة "تعويض عائلي" الـ 201 مليون ليرة بينما بلغت قيمة تعويض الدفعة الواحدة أكثر من 655 مليونا".

http://sana.sy/?p=1433509#:~:text=2021-07-15,%D9%85%D9%86%20655%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7

18 - المواطن هو المرآة

الثورة

On 29/ 06 / 2021 85

الدكتور سنان علي ديب:

فكرة الوطن أو الدولة تنبع بالأســـاس من المواطن من الفرد وكيفية تأمين متطلباته وحقوقه وكيفية تشجيعه للقيام بواجباته.

فالبلد جغرافيا ومواطنون وقوانين وضـــعية غايتها تحصـــين البلد عبر تحصين المواطنين، وبالتالي رضا المواطنين هو المرآة لصوابية التشريعات والقوانين وكفاءة من يسنها ويتابعها ويتابع تنفيذها ومخرجاتها.

ما شـــدنا للخوض بهذا الموضـــوع هو كلام رئيس الوزراء في مؤتمر

الإصـــلاح الإداري المنعقد بدمشـــق، الذي هو تجســـيد لرؤى القيادة حول الإصـــلاح الإداري وأهميته منذ ســـنوات، والذي ولد بعد عناء ونتمنى أن لا يكون ديكورياً كما عهدنا، أو أن لا يكون جسـراً لتقويض الفكرة الصـحيحة، وأن يكون دافعاً لتغيير العقلية الســـائدة في التعيينات والقوانين والمتابعة والمحاسبة والتجديد والتطوير، التي لم تتغير وما يؤكد ذلك ما نراه من تذمر المواطنين وامتعاضـــهم من معاناة مســـتمرة متجددة عبر قوانين وتشـــريعات خيالية تجعل المواطن ساحة تجريب لدوافع متعددة وغايات مختلفة لن نطيل الكلام عنها، ولكن حجم الفقر والمعاناة الذي زاد وعمّ رغم تخفيف الضـغوط الدولية للخنق الاقتصـادي الذي هو نتيجة إرهاب اقتصـادي مبرمج، مارس كل الأدوات لفرض أجندات مؤدية لتفشـــيل الدولة ولتهجير مواطنيها ولقتل الأمل الذي تولد نتيجة النضال والمقاومة والصبر، والذي لم يعجب البعض، فاستمروا في السير ببرامج تقوض الانتصارات الشعبية الداعمة لانتصارات الجيش، وهو ما وجدناه بعد نجاح باهر للاستحقاق الرئاسي، في ظل رؤية وطنية تنشد الحل السوري الوطني العادل البناء الذي كان هو طريق السير لما حققناه من انتصـار على الإرهاب بكل أنواعه العسـكري الفكري النفسـي الاقتصـــادي الإعلامي، فعاشـــت نفوس المواطنين في أمل وترقب قطع بتخبيصـــات وتخبطات نتائجها عرقلة النجاح وتســـويد الرؤية لأغلب المواطنين والاستمرار بسحق بقايا ما سمي الطبقة الوسطى.

وسـط تصـريحات وتبريرات لشـخوص حكومة تصـريف الأعمال التي نشطت في إصدار القوانين والقرارات الصادمة، وكأن الوزارات لا تعاني من تضـخم من العمالة ذات البطانة المقنعة وبكل الاختصـاصـات، ولا تحوي كفاءات لقانونية وصـــوابية القرارات والتي نُفاجأ من محتواها وانعكاســـاته،

ووسط ذهول المواطن الذي تحول من الصبر للصراخ ولا نعرف ما يليه.

في جلسة حوارية مع شخصيات وطنية عميقة في استكشاف الهموم والحلول والرؤى والنوايا كان الإجماع أن الحاجة ملحّة إلى حكومة وطنية جامعة ذات صلاحيات واسعة ومفتوحة، وذات متابعة مستمرة تحاسب على البرامج، وأن حجم الألم والصراخ الشعبي قد فاق الحدود.

وأن حجم الصراحة والشفافية في ارتكاب الأخطاء أو الوضوح بقرارات أو سلوكيات تضع الزيت على النار قد زاد، وأن الصبر الشعبي قد وصل لأواخره وللأسف وسط مفاجأة الجميع، فحجم الضغوط قبل الاستحقاق الرئاسي كانت قوية لدرجة أن تجاوزها كان الهدف والغاية لنجاة سورية، فجاءت ردة فعلهم من قوة النجاح والإجماع أعنف وأكثر تأثيراً على المواطن مرآة التقييم.

ضمن الحوار استذكرنا تطورات سعر الصرف والمضاربات والتمريرات وآخرها قبل رمضان، الذي نصحنا من تمريره وتثبيته وكنا نعاكس تياراً قوياً هدفه التعويم وعرقلة الحلول الاقتصادية، لأن سعر صرف المرن والعادل مفتاحها، ولكن للأسف مرروا ما أرادوا وفق سعر حذّرنا من آثاره التضخمية التي بدأت ولم تنته ووسط نوم وثبات من جاوبوا بأن الهدف هو جذب التحويلات التي لم يكن سعر الصرف هو معرقلها وإنما التحريض والإعلام المغرض، ونعود اليوم لإعلام خارجي مغرض منتشر بين السوريين المهجرين يتوعد بمضاربات ولعب تسحق الليرة، ويترافق ذلك مع ضغوط لأجندات أكل عليها الزمن وسحقتها الانتصارات وسط الترقب والانتظار.

المواطن هو المرآة وتحصينه هو السد والحاجز لأي غزو، وما قدمه مواطننا لوطننا لم يشهد التاريخ مثله. فهل نبيض زجاج المرآة ليعود الوطن

والمواطن.

كما قال وزير الاعلام نريد إعلام وطن ومواطن، ونتمنى، ولكن ذلك بحاجة إلى كوادر وإدارات قارئة عارفة وشجاعة.

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير